جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية.

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1990–2022).

باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

من اعداد الطالبين:

اعمرستي سيدعلي

غريبي زكرياء

إشراف الأستاذ:

د. تومي صالح

لجنة المناقشة:

حمادي نبيل	أستاذ، جامعة المدية	رئيسا
تومي صالح	أستاذ، جامعة المدية	مقررا ومشرفا
ولد شرشالي سمية	دكتورة، جامعة المدية	مناقشا
زيراري ابراهيم	دكتور، جامعة المدية	مساعد مشرف

السنة الجامعية:

2024–2023

إهداء

ها هي الأيام قد مرت بسرعة حتى نصل الى نهاية مشوارنا الدراسي

وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب السنين ...

الى منارة العلم .. الى سيد الخلق إمام المرسلين .. الأمي الذي علم المتعلمين ..

(سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم)

نهدي هذا العمل المتواضع إلى اعز ما نملك في الوجود

الى والدينا، الى من كان لهما الفضل الأكبر في كل خطوة من خطوات حياتي، ومن علمني أن النجاح ليس محطة بل رحلة مستمرة ..

الى إخوتنا وأخواتنا أجمل عطايا القدر .. الى كل من علمنا حرفا ..

الى أصدقائنا وزملائنا، الذين كانوا لنا خير دعم وسند

الى جميع من كان سند وقوة بعد الله في مشواري، الى كل القلوب التي ذكرتني ودعت لي وتمنت لي كل خير.

شكر وتقديم

أشكر الله عز وجل خالق الكون منزل العلم والعلماء وأحمده على توفيقه

"وما التوفيق الا بالله" في إتمام هذا العمل

أتوجه بشكري الخالص الى

"الوالدين العزيزين" اطال الله في عمرهما

والى الأستاذ الدكتور المشرف "تومي صالح" كان لي الشرف أن وافق على الإشراف علي

والى الأستاذ المساعد، الدكتور "زيراري إبراهيم" شكراً جزيلاً على صبرك ودعمك المتواصل،
وآمل أن أكون قد وُفِّقت في الاستفادة القصوى من خبراتك ومعرفتك

واتوجه بجزيل الشكر والتقدير مسبقا الى السادة أعضاء لجنة المناقشة

كما أتقدم بالشكر الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

وأخص في ذلك صديقي وزميلي في المذكرة "زكرياء"

وأسأل الله التوفيق والقبول، والله الموفق..

اعمرستي سيدعلي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات والبركات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات. الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذه المذكرة، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بكل مشاعر الامتنان والتقدير أود أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في إنجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر أخص بالذكر أستاذي المشرف، الأستاذ الدكتور "صالح تومي"، الذي قدم لي دعماً لا محدود ووجهني بكل تفانٍ وإخلاص. كانت نصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة منارة لي في كل خطوة من خطوات البحث. شكراً لك على صبرك، ودعمك المستمر، ووقتك الثمين الذي بذلته من أجل إنجاح هذا العمل

وأوجه شكري الجزيل أيضاً للأستاذ المساعد، الدكتور "إبراهيم زيراي"، الذي كان له دور كبير في تسهيل العملية البحثية وتقديم المساعدة اللازمة في كل مرحلة. شكراً لك على تعاونك وتفانيك في مساعدتي

وأتقدم بخالص الشكر والامتنان لشريكي في هذا العمل، "سيدعلي"، الذي كان له دور كبير في إنجاز هذا المشروع. شكراً لك على جهدك وتفانيك، ولتعاونك الذي كان له الأثر الكبير في نجاحنا

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لعائلتي العزيزة، التي كانت دائماً بجانبي دوما. شكراً لكم على تفهمكم وتشجيعكم الدائمين، فلولاكم لما تمكنت من تحقيق هذا الإنجاز

ولا أنسى زملائي الأعزاء، الذين كانوا لي خير سند وعون. لقد كان لاقتراحاتكم وملاحظاتكم الدور الكبير في تحسين جودة العمل، وأنا ممتن لكل لحظة قضيناها معاً في هذا المشوار

أشكركم جميعاً من أعماق قلبي على كل ما قدمتموه لي من دعم ومساندة، وأتمنى أن أكون عند حسن ظنكم دائماً.

غريبي زكرياء

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري وقياسهما على النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى مساهمتهما في تحفيز الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1990-2022) بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات الزمنية المتباطئة **ARDL**، حيث بينت نتائج التقدير ان هناك علاقة طردية وتأثير إيجابي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر في الاجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، نموذج **ARDL**، الجزائر.

Summary :

This study aims to understand the concept of foreign direct investment and trade openness and measure their impact on economic growth in Algeria, as well as their contribution to stimulating the national economy during the period (1990-2022). The study relies on the descriptive and analytical methods for the theoretical aspect, and the econometric method for the practical aspect by using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The estimation results indicate that there is a positive relationship and an affirmative impact of both foreign direct investment and trade openness on economic growth in Algeria in the long run.

Keywords : Economic growth, Foreign direct investment, Trade openness, ARDL model, Algeria.

الفهارس

1- فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحات
ملخص الدراسة:	IV
فهرس المحتويات:	VI
قائمة الجداول:	VII
قائمة الاشكال:	VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	**1**
تمهيد:	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي:	2
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي:	2
المطلب الثاني: أنواع ومراحل النمو الاقتصادي:	3
المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له:	5
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي:	7
المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية:	7
المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية:	8
المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية:	9
خلاصة الفصل:	10
الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي.	**11**
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر واشكاله ومحدداته.	12
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:	12
المطلب الثاني: اشكال ومكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.	15
المطلب الثالث: اهم مؤشرات قياس الاستثمار الأجنبي المباشر.	17
المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي.	19
المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:	19
المطلب الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:	26
المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.	27
خلاصة الفصل:	31
الفصل الثالث: الإطار النظري للانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي.	**32**
المبحث الأول: مفاهيم حول الانفتاح التجاري.	33
المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري:	33
المطلب الثاني: أنواع واهداف الانفتاح التجاري:	34
المطلب الثالث: اهم مؤشرات قياس الانفتاح التجاري:	36
المبحث الثاني: نظريات الانفتاح وأثره على النمو الاقتصادي:	39

المطلب الأول: نظريات الانفتاح التجاري: 39
المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر والإصلاحات التي عرفتها: 46
المطلب الثالث: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر: 48
خلاصة الفصل: 51
الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي **52**
تمهيد: 53
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة: 54
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة: 54
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة: 58
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها: 59
المطلب الأول: تقديم النتائج المتوصل اليها: 59
المطلب الثاني: تقدير النموذج: 62
خلاصة الفصل: 70
الخاتمة العامة **71**
قائمة المراجع: **73**
قائمة الملاحق: **78**

2- قائمة الجداول:

الموضوع	الصفحات
جدول 1: متغيرات الدراسة.	56
جدول 2: المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة:	57
جدول 3: معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة.	61
جدول 4: دراسة استقرارية **GDP** عند المستوى:	62
جدول 5: دراسة استقرارية **FDI** عند المستوى:	63
جدول 6: دراسة استقرارية **TRADE** عند المستوى:	63
جدول 7: دراسة استقرارية **FDI** عند الفرق الأول:	64
جدول 8: أفضل 5 صيغ مقدرة لنموذج **:ARDL**	64
جدول 9: تقدير نموذج **:ARDL**	65
جدول 10: نتائج اختبار **Breusch-godfrey** للارتباط الذاتي:	66
جدول 11: نتائج اختبار **ARCH** لتجانس تباين الأخطاء:	67
جدول 12: اختبار الحدود **:Bound test**	69
جدول 13: تقدير علاقة معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل:	69

جدول 14: تقدير علاقة معدل النمو الاقتصادي في الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ: 68

3- قائمة الاشكال:

الموضوع	الصفحات
الشكل رقم 1: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-.2022	46
الشكل رقم 2: تطور نسبة إجمالي الناتج المحلي السنوية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).	55
الشكل رقم 3: تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).	56
الشكل رقم 4: تطور نسبة صادرات السلع والخدمات من النمو السنوي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).	57
الشكل رقم 5: مقاييس الشكل المقدرة لسلسلة البواقي:	66
الشكل رقم 6: المجموع التراكمي للبواقي الخاصة بالنموذج:	69

المقدمة العامة

المقدمة العامة

1. تمهيد

تتسم البيئة الدولية الحالية بتزايد حدة التنافس على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه هذه التدفقات في تعزيز النمو الاقتصادي، واهم اشكالها الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك فإن تأثير هذا الاستثمار على النمو الاقتصادي يعتمد على توفر مجموعة من الشروط الاقتصادية والاجتماعية. تتضمن هذه الشروط نوعية البيئة في البلد المستقبل، والتي تتحدد من خلال معدلات الادخار، درجة الانفتاح، ومستوى التطور التكنولوجي. فالبلدان التي تتمتع بمعدلات ادخار مرتفعة، وانفتاح تجاري، وتكنولوجيا متقدمة تكون أكثر قدرة على جذب وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية.

في هذا السياق، سعت العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين إلى تهيئة الظروف المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر اتباع سياسات اقتصادية متنوعة، وتقديم حوافز وامتيازات مالية لتحسين مناخ الاستثمار بهدف الاستفادة من مزايا هذه الظاهرة العالمية. وقد تأثر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال بعاملين رئيسيين، الأول هو التطورات في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي كان لها تأثير كبير على زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. أما العامل الثاني فيتعلق بالتوجهات الاقتصادية الجزائرية والتحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والانفتاح على الأسواق العالمية، مما أدى إلى ظهور استراتيجيات تنموية جديدة.

ومن السمات البارزة للاقتصاد الجزائري في العقود الأخيرة هو الاتجاه نحو سياسة الانفتاح التجاري. فقد بدأت الجزائر، مثل العديد من الدول الأخرى، في اتخاذ إجراءات تسهم في دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، والتحول من الانغلاق إلى الانفتاح، مما يفتح آفاقاً جديدة ويتيح فرصاً كبيرة للتطور والنمو.

2. إشكالية

وعليه من خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا باستخدام نموذج قياسي يفسر طبيعة هذه العلاقة، وعلى ضوء ما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث كالاتي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

وللإجابة عن اشكاليتنا سنحاول صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما نوع العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما مدى فعالية نموذج **ARDL** في قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي؟

3. الفرضيات

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري تأثيرا إيجابيا على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر؛

- توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي؛
- لنموذج **ARDL** فعالية جيدة في قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

4. أسباب اختيار الموضوع

- كون الموضوع يتماشى ومع التخصص؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الشغل الشاغل والهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول لجلب تدفقاته؛
- يعتبر الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارية هدف من بين الأهداف التي تسعى إليها الدول؛
- يشكل الموضوع فجوة بحثية ومحل اهتمام الباحثين.

5. أهمية الدراسة

- تكمن أهمية البحث في ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعد الوسيلة المثلى في تغطية العجز التمويلي بالدول النامية مقارنة مع التدفقات الأخرى لراس المال؛
- الكشف عن دور الانفتاح التجاري بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- الأثر الإيجابي للتجارة الخارجية والتدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر للدولة؛
- يعتبر من اهم المواضيع التي شغلت حيزا هاما في مجال الاقتصاد الدولي والتأثير الذي يمارسه الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

6. اهداف الدراسة

نهدف من خلال هذا البحث الى:

- التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؛
- ابراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري في تفعيل التبادل الدولي وتحسين النمو؛
- واقع التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

7. حدود الدراسة

تتكون حدود الدراسة من:

إطار مكاني: حيث تم اجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني؛

إطار زماني: حيث تم تحديد فترة الدراسة على مدى 33 عاما، أي على مدى الفترة (1990-2022).

8. منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي لسرد مختلف المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي. والمنهج التجريبي لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة **ARDL**.

9. هيكل الدراسة

لإنجاز الدراسة والاجابة على إشكالية البحث تم تقسيم موضوع الدراسة الى أربعة فصول وكان على الشكل التالي:

الفصل الأول يخص الإطار النظري للنمو الاقتصادي، حيث يتم في هذا الفصل سرد مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي في المبحث الأول من خلال تعريفه وانواعه ومراحله ومؤشرات قياسه، اما المبحث الثاني عرضنا فيه نظريات النمو الاقتصادي.

والفصل الثاني يخص الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي، حيث يتم التطرق في المبحث الأول الى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعريفه واشكاله ومكوناته ومؤشرات قياسه، وفي المبحث الثاني يتم عرض نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه وعيوبه، والتطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.

اما الفصل الثالث فيخص الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي، في المبحث الأول يتم التطرق الى مفاهيم الانفتاح التجاري من خلال تعريفه وانواعه وأهدافه واهم مؤشرات قياسه، وفي المبحث الثاني يتم عرض نظريات الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة قياسية توضح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي حيث تم تقسيمه بدوره إلى مبحثين. تم تطرق في المبحث الأول إلى الطريقة وأدوات النموذج المتبع في الدراسة حيث عرضنا مختلف البيانات والمتغيرات المتعلقة بالدراسة وكذا مواصفات النموذج الذي تم تطبيقه، بالنسبة للمبحث الثاني كان عبارة عن القيام بمجموعة من الاختبارات بواسطة برنامج **Eviews 12** وهذا من خلال المعطيات التي تم تجميعها واستخلاصها.

10. الدراسات السابقة

- **دراسة (رعاد علي وبلوكاريف نادية، 2016). بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1980-2013).**

استهدفت الورقة البحثية دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج **ARDL** للفترة 1980 إلى غاية 2013، والنتائج المستخرجة من اختبار **Bounds** تؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. كما تدل النتائج أن كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، لكن أثر الانفتاح التجاري ذو معنوية واكبر من أثر الاستثمار الأجنبي. أيضا للعمل والتراكم الإجمالي لرأس المال أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

- **دراسة (هند سعدي، 2017) بعنوان: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014).**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو مقدمة الاقتصادي في الدول العربية وذلك من خلال دراسة قياسية باستعمال بيانات البانل لبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لـ 22 دولة عربية. توصلت هذه الدراسة إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا إيجابيا ضعيفا على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة. كما توصي الدراسة بعدم الاعتماد على قطاع واحد، وإنما خلق تكامل بين مختلف القطاعات

الاقتصادية العربية، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات. ركزت هذه الدراسة على الاقتصاديات العربية مجتمعة مع مقارنة الاقتصاد الجزائري بباقي الدول العربية، واستعمال البانل الساكن عوض الديناميكي.

- **دراسة (مرابط بلال، 2019). بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة (1996-2015).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية عامة والجزائر خاصة، وكذلك إلى قياس أثرها على النمو الاقتصادي في ظل الانفتاح الاقتصادي. وذلك من أجل تحسين وتنويع اقتصاداتها. استخدمت الدراسة نموذج القياس الاقتصادي باستعمال بيانات البانل لـ 35 دولة نامية خلال الفترة (1996-2015) بالاعتماد على كل متغيرات نموذج النمو **solow** والمتمثلة في: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، نسبة الاستثمار للدخل، مستوى ابتدائي للدخل، معدل النمو السكاني، مستوى ابتدائي لرأس مال بشري، نسبة التجارة للدخل (انفتاح تجاري)، انفتاح مالي ونسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات تفسيرية. توصلت هذه الدراسة إلى أن لنسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج تأثيرا ايجابيا على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، وأيضا وجود أثر ايجابي للانفتاح التجاري ونسبة الاستثمار للدخل على النمو الاقتصادي في البلدان النامية مجتمعة، أما بالنسبة لمعدل النمو السكاني والمستوى الابتدائي للدخل فتأثيرهما على النمو الاقتصادي سالب. بالنسبة لمتغير المستوى الابتدائي لرأس المال البشري ومتغير الانفتاح المالي فهما غير معنويين إحصائيا. وتوصلت نتائج الدراسة كذلك إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر ليس له علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير بل تتضح العلاقة بينهما في المدى البعيد وهذا ما فسره نموذج **VAR** المطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر **(FDI)** والناتج المحلي الخام **(GDP)** خلال الفترة (1986-2018). واقترحت الدراسة العمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية لان ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في الدول النامية عامة والجزائر خاصة من خلال دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية، مع حتمية الإصلاح السياسي لأنه أساس كل إصلاح.

- **دراسة (لخظر عبد المالك ويحي شيخ، 2021). بعنوان: الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في عينة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلال الفترة (2004-2017).**

هدفت الدراسة إلى معرفة آثار الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **.(MENA)** على الرغم من أن هذه البلدان تمر بمراحل مختلفة من التنمية والتكامل فيما بينها، إلا أنه لا توجد اختلافات واضحة حول الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر. تم توجيه عدة سياسات منها اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي واندماج بعض الدول في منظمة التجارة العالمية من أجل مواكبة الاقتصاد العالمي. يتكون التحليل التجريبي لهذه الدراسة من بيانات مقطعية مدتها 14 عامًا لـ 10 دول (البحرين، الجزائر، مصر، إيران، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، السعودية، تونس) خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2017. تم الاستعانة بتقنية البيانات المقطعية الثابتة والمتغيرة (الديناميكية)**(Panel Data static and dynamic)** ، وتم التوصل إلى النتائج التالية: الانفتاح التجاري له أثر معنوي وإيجابي على النمو الاقتصادي في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر معنوي

وسلبي على النمو الاقتصادي لكنه ضعيف، كذلك بينت الدراسة أن الفئة النشطة في هده الدول تمثل مشكلة حيث جاءت بأثر سلبي على النمو الاقتصادي مما قد يفسر بالمزيد من الإنفاق على الاستهلاك والسياسات الاجتماعية المكلفة.

- **دراسة (فوزية محمد الهادي، 2022). بعنوان: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا. دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2019)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطأت الموزعة ARDL.**

تم التركيز من خلال هذه الدراسة على معرفة أهم المحددات الاقتصادية التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي في ليبيا؛ وذلك باستخدام نهج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة **ARDL** وبيانات سنوية تغطي الفترة(1990-2019) وأربع مؤشرات رئيسية (النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، رصيد الحساب الجاري، الادخار المحلي). تشير أهم النتائج التجريبية التي تم الحصول عليها وجود علاقة طردية بين كلاً من الانفتاح الاقتصادي والرصيد الجاري مع تدفق الاستثمارات الأجنبية في ليبيا بما يتفق والمنطق الاقتصادي، في حين كانت نتائج متغير الادخار المحلي غير معنوية من الناحية الإحصائية، كم تم استبعاد مؤشر النمو الاقتصادي مما يدل على أن تأثير هذين المتغيرين على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى ليبيا ناتج عن عوامل غير جوهرية؛ فضلا عن ذلك ؛ فقد وجدت الدراسة أن قيمة معامل تصحيح الخطأ **(Ecm-1)** سالبة ومعنوية عند 1% وتبلغ 1.122 - وهذا يعني أن الانحرافات من الأجل القصير إلى الأجل الطويل يتم تصحيحها سنويا بنسبة 112.2% ؛ وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات محل الدراسة.

- **دراسة (subaran roy et swetasree roy ; 2016)**. بعنوان: **Foreign Direct Investment, Institution and Economic Growth: Evidence from MENA Region :**

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار العلاقة التبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسة والنمو الاقتصادي في ثمانية عشر(18) من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**(MENA)** من سنة 2006 إلى سنة 2012، لتوضيح الأدوار الإيجابية وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات على النمو الاقتصادي لهذه البلدان. على وجه التحديد، توصلت الدراسة إلى أن شفافية الحكومة، واستقلال القضاء يوفران دعما إيجابيا للنمو في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان. كما أن الدراسة استمدت نتائجها باستخدام تحليل بيانات البانل. أوصت الدراسة بإنشاء ودعم مؤسسات مستقرة وموثوقة في ظل الشفافية والاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم النمو الاقتصادي. هذه الدراسة ركزت على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واستعمال كل متغيرات نموذج النمو ولكن فترة الدراسة كانت صغيرة 07 سنوات.

الفصل الأول:
الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي من أهم الأهداف البارزة، نستطيع القول انه هدف رئيسي تسعى كل الدول والاقتصاديات إلى تحقيقه خاصة النامية منها، وذلك من اجل القضاء على كل السياسات التي تواجه المجتمعات، وتحقيق المستوى المعيشي للأفراد، وتوفير الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا. وقد شهد تطور مفهوم النمو الاقتصادي عدة تفسيرات عبر الزمن ارتبطت بحركية الاقتصاد العالمي، وهذا ما زاد من التعقيد والتداخل مع بعض المفاهيم المقاربة للنمو كالتنمية الاقتصادية. حيث احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية.

سنستهل هذا الفصل بالحديث عن النمو الاقتصادي من خلال تعريفه واستعراض أنواعه ومراحله ومؤشرات قياسه، واهم العوامل المحددة له، وفي المبحث الثاني نظريات النمو الاقتصادي في مختلف المدارس الفكرية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين المواضيع ذات الانتشار الواسع في الأدبيات الاقتصادية، وهو ما جعله ينال الكثير من الأهمية ويأخذ حيزا كبيرا من أبحاث الاقتصاديين، الشيء الذي جعله محل دراسة متجدد ومستمر من خلال النظريات الاقتصادية المتلاحقة عبر الحقب الزمنية المختلفة.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة وغير المتجددة.[1]

كما يعرف النمو الاقتصادي بانه تلك الزيادة في إجمالي الناتج المحلي مع تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي. يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية.[2]

النمو الاقتصادي يشير إلى تحقيق معدلات مرتفعة في التغيرات الكلية كالدخل القومي، والناتج القومي والعمالة والاستهلاك والادخار وتكوين رأس مال بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد.[3]

النمو الاقتصادي هو الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد، نتيجة لزيادة عدد أو تحسين الموارد الاقتصادية أو زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل.[4]

---

[1] سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية (دراسات، مفهوم شامل)، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2015، ص61.

[2] عائشة بن عطا الله، تحليل أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصين، دراسة قياسية للفترة (1982-2017)، مجلة الباحث، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، العدد 1، جانفي 2018، ص161.

[3] خلفان حمد عيسى، ادارة الاستثمار والمحافظ المالية، الطبعة الأولى، دار الجاندية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016، ص27.

[4] حمد خالد فرحان المشهدان وآخرون، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص167.

ومن جهة يعرف النمو الاقتصادي بأنه تلك الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وعدم ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية مقارنة بالتنمية التي تتضمن النمو.[5]

"يقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها".[6]

يتضح مما سبق أن النمو الاقتصادي يعني زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي= الدخل الكلي / عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في متوسط من الدخل الكلي للمجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ بأن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسين في مستوى معيشة الأفراد في المجتمع متمثلة في زيادة نصيبهم من الدخل الكلي، وبالتأكيد فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل النمو الدخل الكلي معدل نمو السكان، أما إذا حدث العكس فان هذه الحالة تمثل نوعا من التخلف الاقتصادي.

المطلب الثاني: أنواع ومراحل النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي أنواع ومراحل سوف نقوم بالتطرق إليها في هذا المبحث:

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي حسب معيارين رئيسيين:

1. **تصنيف حسب مدى حدة النمو:**[7]

1.1 النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل في زيادة دخل الفرد بمعدل يتساوى مع معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى استقرار الدخل الفردي. يتحقق هذا النمو بزيادة متوازنة في عوامل الإنتاج مثل العمالة والآلات والمواد الخام.

1.2 النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل في زيادة دخل الفرد بوتيرة تفوق معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي. يشكل المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف نقطة تحول رئيسية، حيث يتغير المجتمع بشكل جذري وتتحسن الظروف الاجتماعية بشكل ملحوظ.[8]

2. **التصنيف حسب درجة التخطيط:**

2.1 النمو التلقائي: يعبر هذا النوع من النمو عن التطور الذي يحدث بشكل طبيعي ودون تدخل من الحكومة أو أي جهة أخرى، حيث ينبع من توازن قوى العرض والطلب ومتطلبات الاقتصاد.[9]

---

[5] مختار رنان، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر،2009، ص42.

[6] محمد رملي، لخضر عدوكة، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015، ص55.

[7] شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015، ص93.

[8] شعيب بونوة وزهرة يخلف، مدخل إلى تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص62.

[9] احلام زواوية، جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة(1980-2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص51.

2.2 **النمو العابر**: يظهر هذا النوع من النمو بشكل بارز في الدول النامية، نتيجة لظهور عوامل طارئة، غالباً من مصادر خارجية مثل تقلبات أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية، والتي تؤثر في دخل الدول المصدرة لهذه المواد مثل النفط. يكون هذا النمو غير مستمر ويتلاشى مع اختفاء تلك العوامل الخارجية.[10]

2.3 **النمو المخطط**: يعتمد هذا النمو على عمليات تخطيط شاملة للاقتصاد الوطني، حيث تحدد الأهداف وتختار السياسات الملائمة لتحقيقها. يتوقف نجاح هذا النوع من النمو على واقعية الخطط وفعالية تنفيذها ومتابعتها.[11]

الفرع الثاني: مراحل النمو الاقتصادي:

تعود نظرية مراحل النمو الاقتصادي إلى البروفيسور الاقتصادي والت وينمان روستو في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي". وحسب هذا الأخير يمر المجتمع في تطوره بجملة من المراحل الخمسة، تعتبر نتيجة لأحداث ضخمة في التاريخ الحديث.

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:**[12]

تتميز هذه المرحلة بسيطرة العادات والتقاليد، وضعف التكنولوجيا، ورفض أي تغييرات أو إصلاحات. يتسم الاقتصاد في هذه المرحلة بالزراعة والإنتاج المحدود نتيجة لتلك العوامل.

2. **مرحلة التهيئة:**[13]

تمثل هذه المرحلة فترة انتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المتقدم، حيث يتم استخدام التكنولوجيا الجديدة ونشوء بعض الصناعات الخفيفة بجانب الزراعة. تتطلب هذه المرحلة ارتفاع مستوى الاستثمار واستعداد الأفراد لتبني التغيير.

3. **مرحلة الانطلاق:**[14]

تتمثل هذه المرحلة الخط الفاصل في حياة المجتمع، اذ يشترط "روستو " أن يرتفع فيها الاستثمار فوق 10% من الدخل الكلي، وأن تكون الزيادة في الخل أكبر من معدل الزيادة السكانية، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي.

---

[10] ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، مذكرة ماجستير، اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص7.

[11] سعيد حمدان بدر شحدة، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني(1995-2010)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص9.

[12] إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص47.

[13] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص111-112.

[14] سيد أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص73.

4. مرحلة النضج الاقتصادي:[15]

هذه المرحلة تعتبر أطول نسبيا، وحجم الاستثمارات فيها يقدر ما بين 10% و20% من الدخل الوطني، وهنا كمية الإنتاج تفوق الزيادة السكانية. وهي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة وتحل القطاعات الجديدة محل القطاعات القديمة، وتتطور التجارة الخارجية فتزداد المواد المصدرة.

5. مرحلة الاستهلاك الواسع:[16]

في هذه المرحلة، يزيد الإنتاج وترتفع مستويات الدخل، مما يسمح بزيادة استهلاك السلع المعمرة وتوسع الخدمات المختلفة، ويقلل من ظاهرة الهجرة الريفية.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له:

الفرع الأول: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي:[17]

1. الدخل الوطني الكلي:

تم اقتراح استخدام الدخل الوطني الكلي بدلاً من متوسط دخل الفرد من قبل **"Mead"** مع ذلك، لم يتم قبول هذا الاقتراح في الأوساط الاقتصادية، نظرًا لإمكانية تأثير زيادة أو نقصان الدخل الوطني الكلي بشكل إيجابي أو سلبي. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر هذا المعيار ذو قيمة محدودة في حال انتقال الهجرة بين البلدان.

2. الدخل الوطني الكلي المتوقع:

تم اقتراح قياس النمو على أساس الدخل الوطني الكلي المتوقع من قبل بعض الاقتصاديين، خاصة في الدول التي تمتلك موارد غنية غير مستغلة بشكل كافٍ، بدلاً من الدخل الفعلي.

3. متوسط نصيب الفرد:

وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير ان قياسه واحصائه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير. حيث:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } \boldsymbol{t} - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } \mathbf{t-1}}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } \boldsymbol{t-1}}$$

[15] سعودي عبد الصمد، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2016، ص105.

[16] عبد اللطيف مصطفي، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014، ص79.

[17] كبداني سيد احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية-دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، (2012-2013)، ص22-23.

يستخدم هذا المعيار القياس النمو في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

4. معادلة singer:

في سنة 1952 وضع **signer** معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP - R$$

حيث ان:

(D): معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل **(S)**معدل الادخار الصافي، واما **(P)** فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل معدل نمو السكان، حيث قام **singer** بافتراض ان 6%= **S** من الدخل الوطني، و**P=0.2** و**R=-1.25** فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو0.5- =**D** وهو ما يوضح ان دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور.

الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

هناك عوامل تتحكم في النمو الاقتصادي ويمكن تقسيمها إلى اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

1. العوامل الاقتصادية:[18]

1.1 تراكم رأس المال: يتمثل هذا في استثمار جزء من الاستهلاك الحالي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل والآلات والطرق والجسور، ويتم زيادة رأس المال مباشرة من حجم الادخار.

1.2 التخصص وتقسيم العمل: يشير إلى القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجاته.

1.3 التقدم التكنولوجي: يشمل التقدم التكنولوجي والتقني والاختراعات والاكتشافات العلمية والتقنية، ويساهم في زيادة الإنتاج والقيمة المضافة للاقتصاد.

1.4 السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي: الحكومات الدول خيارات كثيرة في تطبيق السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو الاقتصادي، والتي تنعكس بصفة مباشرة على متغيرات الاقتصاد الكلي ونذكر التشغيل، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية ... الخ فقد تطبق الدولة.

- **السياسات المالية:** يترتب عنها زيادة التشغيل وزيادة الإنتاج الكلي والدخل الكلي ومنه النمو الاقتصادي.
- **السياسات النقدية:** يترتب عنها زيادة في الدخل الوطني وتخفيض أسعار الفائدة ومنه ارتفاع النمو الاقتصادي.

[18] حسام الدين رملة، دور رأس مال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (1981-2016)، أطروحة دكتوراه. البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2016، ص34.

1.5 **الموارد الطبيعية:** وتشكل العامل الرئيسي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي لأي بلد، أي أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية كمساحة الأرض، نوعية التربة، الثروة الغابية الموارد النفطية، طبيعة المناخ.... الذي يعتبر أمر ضروريا ومهما بالنسبة للنمو الاقتصادي في مرحلته الأولى.

2. **العوامل غير الاقتصادية:**[19]

2.1 **انتشار التعليم:** يلعب التعليم دوراً مهماً في خلق رأس المال البشري والتقدم الاجتماعي.

2.2 **الاستقرار السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي.

2.3 **التغيرات الاجتماعية:** يرتبط النمو الاقتصادي بالتغيرات الاجتماعية من قيم وسلوكيات، وتتغير هذه المؤسسات والهيئات مع توسع وانتشار التعليم.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي:

من النظريات التي فسرت النمو الاقتصادي يوجد نظرية النمو الكلاسيكية، نظرية النمو النيوكلاسيكية ونظرية النمو الكينزية، وهذا ما سنتطرق اليه في مبحثنا هذا:

المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية:

تعد المدرسة الكلاسيكية أحسن المدارس من حيث اسهاماتها الواضحة والمتكاملة على الأقل في زمنها، حيث انها تضمنت آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو روبرت مالتوس المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة الى مفكرين اخرين، ومن خلال هذه النظرية سنتطرق الى اهم عناصرها:

الفرع الأول: آدم سميث:

اهم الأفكار التي جاء بها سميث نذكر منها[20]:

- العمل مصدر لثروة الامة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي ثروة الامة.
- الادخار يعتبر عامل أساسي في تراكم رأس المال ودفع النمو الاقتصادي، مما يبرز أهميته في تعزيز الادخارات وتكوين الثروة.
- تحقيقًا لكفاءة الإنتاج، يجب توسيع حجم الأسواق عندما يكون السوق محدودًا، وذلك بالعثور على عملاء في الدول الأخرى للمنتجات المحلية، وهذا يعتبر أداة هامة لتحقيق التوسع، والتجارة الحرة تقود إلى توزيع فعال للموارد بتنظيم السوق ذاته.

[19] داودي بروك، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1967-2014)، أطروحة دكتوراه. عنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، 2018، ص120-122.

[20] الوليد قسوم ميساوي، أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، (2017-2018)، ص50.

الفرع الثاني: دافيد ريكاردو:

اهم الأفكار التي جاء بها نذكر[21]:

- يعتبر صاحب هذه النظرية ان الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، حيث كان يرى ان الزراعة هي اهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان.
- يعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع الى ثلاث طبقات الرأسماليون، الاقطاعيون وريوع الاقطاع.
- اما عن التجارة الدولية فهي ضرورية جدًا في الاقتصاد، حيث يُمكن تخصيص دور كل دولة في إنتاج السلع بتكلفة أقل نسبيًا، وتجنب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال فرض الضرائب أمر مهم أيضًا.

الفرع الثالث: نظرية روبرت مالتوس:

اهم الأفكار التي جاء بها مالتوس نذكر[22]:

- ان أفكار مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، كما يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا الى قانون (ساي) الذي يقول ان العرض يخلق الطلب.
- يرى بأنه على الطلب الفعال ان ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا اريد الحفاظ على مستوى الربحية لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك.

المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية:

يرى أصحاب النيوكلاسيك (الكلاسيكية الجديدة) ان الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى، كما يرون إمكانية الاحلال بين عناصر الإنتاج وهما العمل ورأس المال، دون ان تكون هناك ضرورة لزيادة العمل ولقد استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج للنمو الاقتصادي نذكر منها[23]:

الفرع الأول: نموذج سولو:

مبني نموذج سولو على تفاعل معدلات أساسية في الاقتصاد الكلي انطلاقا من دالة الناتج لكوب دوغلاس:

$$y = A.f(K.L)$$

حيث تمثل: **Y**: الإنتاج. **A** : التطور التقني (التكنولوجيا). **K** : راس المال. **L** : العمل.

وضع نموذج سولو لتحليل الاقتصاديات الصناعية والان تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في

---

[21] المرجع السابق، ص51.

[22] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة (1990-2010)، اطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، (2013-2014)، ص19.

[23] المرجع السابق، ص21.

العالم.

الفرع الثاني: نظرية شومبيتر:

وتتلخص نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية:

- المنظم ويقصد به الشخص الذي يقوم باختراع أساليب وطرق جديدة بشكل دائم.
- الابتكارات وذلك من خلال التقدم الفني او اكتشاف موارد جديدة تأخذ الاشكال التالية: اختراع سلعة جديدة، استخدام وسيطة جديدة أو إضافة أسواق جديدة.
- الاستثمار -الادخار: يعرف الادخار في نظام شومبيتر بأنه استهلاك في المستقبل او استثمار، تقوم به سواء الطبقة العاملة او الرأسمالية.

وفي تحليله للنمو افترض ان الاقتصاد يتم في الشروط الآتية: العمل في ظل المنافسة، وجود حالة ركود، عدم وجود استثمار، اقتصاد في حالة التشغيل الكامل ووجود فرصة استثمارية.

المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية:

لقد وضع كينز مجموعة من الأسس الجديدة تذكر منها ما يلي:

- كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي.
- يرى كينز ان المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب
- الفعال.
- يرى كينز ان مستوى الطلب يمكن ان يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي.
- لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من اجل التوجيه، لأن التدخل حسبه يؤدي الى الاقتراب من التشغيل التام.

ان الأفكار العامة التي أشرنا اليها والخاصة بالتحليل الكينزي صاحبها إيجاد نماذج كمية خاصة بالنمو الاقتصادي تركز على أفكار كينز ومن أبرز هذه النماذج نجد نموذج هارود – دومار.[24]

نموذج هارود –دومار: يستند النموذج على عدة فرضيات أهمها:

- الاقتصاد مغلق. –الميل الحدي للادخار يبقى ثابت. –معدل راس المال الناتج **(k/y)** يبقى ثابت. –المستوى العام للأسعار يبقى ثابت.

[24] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق ركزت معظم النظريات التقليدية للنمو على العائد الهامشي لمخزون رأس المال المرتبط بمعدل الادخار، مما أدى إلى إهمال تأثير العوامل الخارجية مثل التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي. ولكن بعد ظهور نموذج سولو، تطورت نظريات النمو الداخلي التي فتحت آفاقاً جديدة في التحليل الاقتصادي، مثل مساهمة رأس المال البشري والمعرفة العلمية والإنفاق الحكومي. ومع ذلك، لم يتم التوصل حتى الآن إلى نموذج نهائي ومثالي للنمو الاقتصادي، نظراً لاختلاف المتغيرات الاقتصادية بين الدول. ولا تزال الأبحاث جارية لمعالجة التحديات المعقدة التي تواجه نظريات النمو الداخلي، بهدف اختيار النموذج القياسي الأمثل لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي بصورة أدق على مستوى الاقتصاد الكلي.

سنتطرق في الفصل التالي الى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر واشكاله ومحدداته.

يشكل الاستثمار ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفها واشكالها، اذ نجد من بين اشكالها الاستثمار الدولي والذي بدوره ينطوي على اشكال كثيرة منها الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعتبر محورا هاما في التفاعل الاقتصادي العالمي، ويشكل أحد العوامل التي تسهم في النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، وعليه سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر واشكاله بالإضافة الى محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

قبل التطرق الى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه، لابد من التطرق الى بعض المفاهيم:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار:

1. لغة:

فالاستثمار في اللغة هو مصدر للفعل استثمر الدال على الطلب، أي ان الاستثمار هو استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن[25].

2. اصطلاحا:

تعددت تعاريف الاستثمار تبعا للجوانب التي انطلق منها الباحثون في تحليلهم لشتى الظواهر المحيطة به حيث ارتكزت بمجملها على جوانب المخاطرة والسعي نحو الربح، وعلى ان الاستثمار ينطوي على إضافة اجمالية الى رؤوس الأموال او السلع الإنتاجية المستعملة في الإنتاج.[26]

اما تعريف الاستثمار في التشريع الجزائري، في الامر رقم 01-03 الصادر سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار تناول هذا المصطلح 'الاستثمار' في مادته الثانية كالتالي:[27]

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

ولقد كان للاقتصاديين فضل السبق على فقهاء القانون في تعريف الاستثمار، إذ عرضوا تعريفات متعددة من الوجهة الاقتصادية، فالاستثمار بالنسبة إلى الاقتصاديين هو عملية من عمليات استغلال رأس المال بهدف تحقيق عائد

[25] لسان العرب، ابن منظور، دار بيروت، 1956، مادة ثمر.

[26] مد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005، ص15.

[27] الامر 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص5.

وفائض مالي والحقيقة أن الاقتصاديين لم يتفقوا على تعريف جامع لعملية الاستثمار بحيث تستشف منه عناصر هذه العملية وأركانها وانما اكتفوا بتعريف الهدف من عملية الاستثمار وهو تحقيق الربح.[28]

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي:

يوجد هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي نذكر أهمها فيما يلي:

1. **التعريف الأول:**[29]

هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، الا ان ملكيته اجنبية وتؤول لفرد أجنبي او شركة غير وطنية فهو استثمار أجنبي مباشر.

2. **التعريف الثاني:**[30]

عملية تدفق القروض من قبل الشركة الام الى الشركة التابعة لها في الخارج، او شركة ملكيتها في شركة أخرى على ان لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%.

3. **التعريف الثالث:**[31]

هو كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دول مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد طويل أو قصير.

4. **التعريف الرابع:**[32]

يعرف بأنه تلك التدفقات الدولية لرأس المال التي تنشأ من دولة أم **Le pays d'origine**، وتتجسد في دولة مضيفة **Le pays d'accueil** في شكل استثمارات مباشرة، أو في شكل استثمارات غير مباشرة، يسعى من ورائها كل طرف إلى تحقيق أهداف متعددة.

وبناء على ما ورد في التعاريف السابقة نستنتج أن مفهوم الاستثمار الأجنبي هو انشاء شركة جديدة او الاشتراك في راس مال مشروع قائم وسعيه خارج حدود الدولة الام بهدف تحقيق عائد يفوق ما يتوقع تحقيقه في البلد الام.

---

[28] شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص16.

[29] سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، عمان-الأردن، 2010، ص23.

[30] المرجع نفسه، ص23.

[31] بوشمال عبد الرؤوف، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مذرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر، (2011-2012)، ص71.

[32] عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان، 2012، ص16.

الفرع الثالث: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعريفات الهيئات والمنظمات الدولية:

حسب **البنك الدولي:** فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو القصد في امتلاك أصل من الأصول لعدد من السنوات مع وجود القدرة على ممارسة تأثير في تسيير هذا الأصل.[33]

أما **صندوق النقد الدولي FMI:** فقد اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس سعي كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما إلى الحصول على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي وهذه المؤسسة، إضافة الى تمتعه (المستمر الأجنبي) بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارتها وتسييرها.[34]

أما بالنسبة **لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCTE:** فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر: الأول، تعتبره حركة لرؤوس الأموال الدولية، وهو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق العلي على قسم المؤسسة بواسطة: -انشاء او توسيع مؤسسة، او فروع....

-المساهمة في مؤسسة جديدة او قائمة من قبل (امتلاك نسبة لا تقل عن 10% من رأسمالها).

- اقتراض طويل المدى (أكثر من خمس سنوات).

أما التعريف الثاني، فإنه يقوم على أهداف إحصائية لأن عملية قياس حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكن أن تتم دون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول المستثمرة والدول المضيفة، لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد ومرجعي للدول الأعضاء.

ويتمثل في كل شخص طبيعي كل مؤسسة عامة أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم بعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار الأجنبي، ويعني كذلك كل فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي.[35]

اما تعريف **المنظمة العالمية OMC:** الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد الام أصلا انتاجيا في بلد اخر (البلد المضيف) بقصد ادارته.

---

[33] **Wilson, Net], Cacho, relation entre l'investissement direct étranger, les échanges et la politique commerciale, document de travail &é de FOCDE sur la politique commerciale, n50, édition: OCDE, 2007, p63.**

[34] عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، ص256.

[35] **OCDE, deffinitions des referances detaillé des investissements internationaux, Paris, 1983, P14.**

يتضح من التعاريف السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظراتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة الرأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح.[36]

المطلب الثاني: اشكال ومكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين الخصائص التي يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر هي الأشكال المختلفة التي يتخذها والتي تجسدت ميدانيا على الساحة الإقتصادية العالمية بشكل متفاوت.

1. الاستثمار المشترك:

الاستثمار المشترك يشير إلى تعاون بين جهات محلية وأجنبية لإنتاج سلعة جديدة أو قديمة، أو لتطوير السوق، أو لتقديم خدمات، سواء كانت هذه المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا. يتميز هذا النوع من الاستثمار عن تراخيص الإنتاج بما يسمح للجهة الأجنبية بالمشاركة في إدارة المشروع. كما يمكن تعريفه أيضا على أنه استثمار يشارك فيه جهتان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية. يتضمن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجوانب التالية: اتفاق طويل الأجل بين الجهتين الاستثماريتين لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الاستضافة، مما يوفر فرصا للتفاعل، وقد يكون المستثمر المحلي شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص. يمكن للمشاركة في المشروع أن تتجاوز تقديم رأس المال لتشمل الخبرة، والتكنولوجيا، والمعرفة التسويقية، والمعلومات، ويتيح لكل جهة من الأطراف الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا يميزه عن عقود الإدارة واتفاقيات التصنيع، أو مشروعات التسليم المفتاح. يعتبر هذا النوع من الاستثمارات أكثر قبولًا لدى الدول النامية، حيث يساهم في تقليل تأثير الطرف الأجنبي على الاقتصاد الوطني، ويعزز تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين ميزان المدفوعات.[37]

2. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هذا النوع من الاستثمار يُعرف باحتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية وإدارة المشروع الاستثماري بالكامل. يتميز هذا النمط بتفضيل شركات متعددة الجنسيات، حيث تستثمر جزء من رأسمالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية تخضع لسيطرتها الكاملة، وتتحمل المسؤولية عن جميع الجوانب الإدارية والإنتاجية والتسويقية للمشروع.

زادت أهمية هذه الاستثمارات بشكل واضح في جملة الاستثمارات الأجنبية منذ السبعينيات، بعدما كانت الدول النامية تنظر إليها بريبة وشك، نتيجة لارتباطها بالاقتصاديات المتقدمة وتأثيرها على استقلاليتها وتنميتها. ومع ذلك،

[36] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تلمسان، (2010-2011)، ص5.

[37] عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص34.

أظهرت الأدلة العلمية انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية، مع استخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

تترافق هذه الاستثمارات بدرجة مخاطرة نسبياً عالية مقارنة بالاستثمار المشترك. يمكن للشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف سواء من خلال شراء شركة محلية موجودة ببنيتها التحتية والتقنيات والإنتاج الحالي، أو من خلال إنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف بناءً على دراسات الجدوى الاقتصادية.[38]

3. الاستثمار في المناطق الحرة:

تهدف الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة إلى تعزيز الصادرات والاندماج في الاقتصاد العالمي. تخضع الاستثمارات المنجزة في هذه المناطق بمجموعة من الامتيازات الفريدة التي تجعلها جذابة للمستثمرين، حيث تُعفى تلك الاستثمارات من الضرائب، الرسوم، والاقتطاعات الجمركية والجنائية. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تخضع لإعفاءات من الضرائب على الأرباح الموزعة عن الأنشطة الاقتصادية الممارسة في هذه المناطق. كما يُمنح المستثمرون الأجانب الحرية في التعيين دون تقييدات مسبقة للعمال والمتخصصين الفنيين والإداريين من جميع الجنسيات.[39]

4. مشروعات او عمليات التجميع:

هذا النوع من الاستثمار يتم بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومة أو الاثنين معًا، من خلال اتفاقية تتضمن قيام الطرف الأجنبي بتوفير مكونات منتج محددة للطرف المحلي لتجميعها وتحويلها إلى منتج نهائي، بالإضافة إلى تقديم الخبرة والمعرفة اللازمة في التصميم الداخلي للمصنع وعمليات التشغيل والصيانة، مقابل عائد مالي يُنفق عليه. يُمكن أن يتم هذا النوع من الاستثمار على شكل استثمار مشترك أو بشكل تملك كامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي.[40]

5. الاستثمار في البنية الأساسية المحولة:

يمكن تنفيذ مشاريع البنية الأساسية مثل بناء المطارات أو الطرق، عبر عقود امتياز تستمر لمدة تتراوح بين 20 إلى 50 عاماً، حيث يتمتع المستثمر الأجنبي بالحقوق والامتيازات لتشغيل وصيانة المشروع خلال هذه الفترة. في نهاية العقد، يتم استعادة المشروع وملكيته بواسطة المجتمع أو الحكومة. تتبع هذه المشاريع نموذج يعود بالفائدة على كل من الحكومة والمستثمر الأجنبي، حيث تحتاج الحكومة إلى استثمارات ضخمة يصعب توفيرها من مواردها المحلية، بينما يرى المستثمر الأجنبي أن هذه المشاريع تتمتع بجدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز.[41]

---

[38] علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2007، ص52.

[39] محمد قاسم حصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص42.

[40] صلاح عباس، العولمة وأثرها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص8.

[41] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الإقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص186.

الفرع الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثالث عناصر أساسية، وهي:[42]

1. **رأس المال الأولي:**

التمويل الأجنبي الذي يقدمه المستثمر لاستحواذ حصة في مشروع خارج بلده الأصلي يعتبر "استثمارا مباشرا". وتنص بعض المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، على أن يبلغ هذا التمويل على الأقل 10% من رأس المال الإجمالي للمشروع. هذا الشرط يفيد في جعل الاستثمار مباشرا وفقا للمعايير الدولية.

2. **الأرباح المعاد استثمارها:**

الفكرة الرئيسية تكمن في أن حصة المستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف تظل محجوزة داخل المشروع المحلي، دون تحويلها إلى بلده الأصلي. يتم الاحتفاظ بها بهدف إعادة استثمارها، أي توجيهها نحو استثمارات جديدة تعود بالنفع للشخص الأجنبي. وبهذا يتم تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عند جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

3. **القروض داخل الشركة الواحدة:**

تتمثل في الديون طويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

المطلب الثالث: اهم مؤشرات قياس الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: طريقة قياس الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن التعبير عن حساب الاستثمار الأجنبي المباشر بإحدى طريقتين، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. **تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:**

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر جزءا من الحساب المالي في ميزان المدفوعات، حيث يسجل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة. وتشمل هذه التدفقات جميع العمليات العملية بين المستثمرين المباشرين ومؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.[43]

---

[42] بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص51.

[43] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين لعام 2012 رام الله – فلسطين، 2014.

2. رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو تجميع لتدفقات وأرصدة استثمارات المؤسسات المقيمة في الدولة المضيفة، سواء كانت تدفقات تتجه إلى الخارج أو الأرصدة الواردة من الاستثمارات الأجنبية في تلك الدولة. يعتبر هذا التجميع أداة أساسية لقياس وضع الاستثمار الدولي، حيث يعرف وضع الاستثمار الدولي بأنه كشف محاسبي يسجل أرصدة الاستثمارات التي يمتلكها المقيمون في الدولة، بما في ذلك الأفراد والشركات والحكومات المستثمرة في الخارج كأصول، وكذلك يسجل أرصدة الاستثمارات التي تمتلكها غير المقيمين من الخارج في المؤسسات المقيمة في الدولة كخصوم.

يتم تقدير قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق حساب القيمة الإجمالية للرؤوس المالية المستثمرة التي تدخل من الخارج إلى الدولة المضيفة خلال فترة زمنية معينة. يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين: أولا، الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، الذي يشير إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتم داخل الدولة المضيفة، ويعرف أيضا بالاستثمار الأجنبي المباشر من الخارج. ثانيا، الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، الذي يشمل الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها الشركات الوطنية خارج البلاد، ويعرف أيضا بالاستثمارات الأجنبية في الخارج. يعتمد تصنيف الاستثمارات تحت بند الاستثمار الأجنبي المباشر على معيار التميز الذي يتطلب أن يمتلك المستثمر الأجنبي على الأقل 10% من أسهم الشركة أو رأسمالها. عندما يتم قياس الاستثمار الأجنبي المباشر، يتم قياس الاستثمارات المباشرة التي تتجه إلى الداخل وتلك التي توجه إلى الدول الأخرى، ويتم تقييمها باستخدام القيمة الدفترية.[44]

الفرع الثاني: مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر:

قبل الاقدام على الاستثمار في الأسواق الخارجية، يقوم المستثمر الأجنبي بدراسة مجموعة من المؤشرات. في عام 2001 أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مؤشرين رئيسيين لقياس قدرة البلد المضيف على جذب الاستثمارات الأجنبية، وهما: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات.

1. مؤشر الأداء:

يستخدم لتحديد مدى جاذبية البلد المضيف للاستثمارات الأجنبية من خلال مقارنة حصته في الاستثمارات الأجنبية العالمية مع حصته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي على مدى السنوات الثلاث الأخيرة.

2. مؤشر الإمكانيات:

يقيس قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات أخرى تتعلق بالبنية التحتية والمؤسسات والتطوير التكنولوجي والتعليم والتصنيف السيادي وغيرها.[45]

---

[44] International monetary fund. The Coordinated Direct Investment Survey Guide. Washington D.C.2010 .

[45] الفارسي، عيسى محمد والشحومي، سليمان سالم، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي. المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى. طرابلس، 2006.

يمكن الحديث أيضا عن مؤشر آخر وهو المؤشر المركب للمخاطر القطرية، الذي يصدر في الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980. يقيس هذا المؤشر المخاطر السياسية والاقتصادية والتمويلية للدولة المستضيفة. باعتماده على هذه المكونات، يتم إنشاء مؤشر المخاطر الإجمالي الذي يقيم مستوى المخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر. أما المؤشر الرابع، فهو مؤشر ثروة الأمم للاقتصاديات الناشئة، الذي يصدره مركز الشؤون المالية التابع للبنك الدولي. يهدف هذا المؤشر إلى قياس قدرة الاقتصاديات الناشئة على جذب الاستثمارات الأجنبية، ويتألف من ثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر البيئة الاقتصادية الذي يتضمن أهم المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات أداء الأعمال واندماج الدولة في الاقتصاد العالمي، ومؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الذي يتضمن مؤشرات حول البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومدى انتشار استخدامها، ومؤشر البيئة الاجتماعية الذي يتضمن مؤشرات التنمية والاستقرار وصحة البيئة الطبيعية.[46]

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

الفرع الأول: التفسير التقليدي القائم على أساس التبادل الدولي:

1. النظرية الكلاسيكية:

تعد المقاربة النظرية التي تعتمد على أساس التبادل الدولي واحدة من التفسيرات الكلاسيكية لظاهرة التبادل الدولي، حيث تنطلق من المؤسسة الكلاسيكية إلى نظريات مثل نظرية هيكشر -أولين ونظرية حركة رأس المال ونظرية إخطار بالتبادل. يقوم الكلاسيكيون بتأسيس وجهة نظرهم على فهم مبدأي، حيث يعتبرون الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد مباراة من طرف واحد، حيث يعود الفائز في هذه المباراة إلى الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من الدول المضيفة، ويستندون الى:[47]

-تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات الى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة.

- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخول، وذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية.

- التأثير على سيادة الدولة المضيفة على الدول الأجنبية:

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على الدول الأجنبية.
- خلق التبعية الإقتصادية.

---

[46] **Alasrag, H. Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries. Munich Personal RePEc Archive. Paper No. 2240 ; 2005.**

[47] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية-القاهرة، الإسكندرية، 2001، ص 55.

- خلق التبعية السياسية.

-تركز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الاستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات.

2. نظرية رأس المال:

تبنى هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عنصر واحد من عناصر الإنتاج، ألا وهو رأس المال النقدي. تركز النظرية على البحث عن كيفية تحقيق أعلى عائد ممكن لرأس المال النقدي، حيث تتوقف المؤسسة عن الاستثمار عند التساوي بين الربح المحقق والتكلفة الجدية.

وعلى الصعيد الدولي، تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول ذات العائد الضعيف إلى الدول ذات العائد القوي لرأس المال. وقد أجرى العديد من الباحثين الاقتصاديين دراسات حول هذا الموضوع.

3. نظرية اخطار التبادل:

يُعدّ معدل التبادل ركيزة أساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أكد العديد من خبراء هذا المجال، مثل (**Aliber-RZ**). ويفسر هؤلاء الخبراء دور معدل التبادل كعامل رئيسي في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. يرجع ذلك إلى عدم اليقين المحيط بتوقعات معدلات التبادل بين مختلف المناطق النقدية في العالم. فالشركات المتواجدة في المناطق ذات العملات القوية تستغلّ قدراتها المالية للاستثمار في المناطق ذات العملات الضعيفة. وكمثال على ذلك نرى كثرة الاستثمارات الأمريكية في بعض الدول الأوروبية ذات العملات الضعيفة. ولذلك تأخذ الشركات بعين الاعتبار معدل التبادل وكل المخاطر المحتملة الناجمة عن تغيّراته قبل اتخاذ أي قرارات تتعلق باستثماراتها الخارجية.[48]

الفرع الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر:

وهو ما يسمى الطرح النظري القائم على هيكل السوق في تفسيره القائم على الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث نظريات أساسية، وهي:

- نظرية عدم كمال الأسواق (ستيفن – هايمر) وتكملتها من قبل (كندلبرغر).
- نظرية دورة حياة المنتوج لـ (ريموندفرتون) .
- نظرية تدويل الأسواق الوسيطة لكل من يوكلي وكارسن.

1. نظرية عدم كمال الأسواق[49] :

ظهرت نظرية عدم كمال الأسواق، أي الأسواق المتميزة بالنقائص والعيوب، في ظل ظروف تقر بمختلف العيوب التي تميزت بها النظريات الكلاسيكية في تفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر. تم صياغة هذه النظرية في عام 1960م من قبل الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر، حيث حاول تفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج رغم وجود عيوب في الأسواق.

---

[48] **Pierre Jacque mot. La firme multionale , une introduction economique (Economica. 1990). P97.**

[49] فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، اطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص.71،72.

بدأ هايمر تفسيره باستناده إلى الاقتصاديات التي استهدفت النظريات السابقة حول انتقال رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض في رأس المال وفائدة ضعيفة إلى تلك التي تتميز بندرة هذا العنصر وفائدة مرتفعة. وفقا لرؤيته، لم تنجح المحاولات السابقة في تقديم تفسير لتدفق الاستثمار في حالة التقاطع بين أوروبا وأمريكا واليابان.

واستنادًا إلى ذلك، نفترض أن الأسواق الخارجية تتميز بعقبات متنوعة مثل اللغوية والأجنبية، مما يضطرها إلى تحمل تكاليف إنتاج إضافية إذا أرادت الاستثمار في الخارج. وتحت هذه الظروف، يجب عليها أن تمتلك ميزة تفوق على الشركات المحلية على الأقل، سواء كانت تكنولوجية أو إدارية أو تنظيمية، لتتمكن من التغلب على هذه العقبات وتحقيق أرباح أعلى لتغطية تكاليفها.

بهذا يمكن القول إن هايمر قد شرح كيف يحدد السوق بنيته ويشجع الشركات العملاقة على الاستثمار في الخارج، خاصة الشركات الأجنبية ذات القدرات والإمكانيات الدولية. وليس هذا فقط، بل تسعى هذه الشركات أيضًا لتعزيز قدراتها الاحتكارية في البيئة العالمية ذات التنافس غير الكامل، حافظا على مكانتها واستمراريتها.

وكتكملة لتفسيره تمكن الإقتصادي الأمريكي شارل – كندلبرغر سنة 1969م من تحديد النقائص الخاصة بالسوق والتي تتخذ ما يلي:

- عدم كمال السوق من حيث السلع.
- عدم كمال السوق حيث عوامل الإنتاج (الاستحواذ على تكنولوجيا مناهج تسيير الموارد البشرية المتخصصة).
- نقائص متعلقة باقتصاديات الحجم (من حيث الإمكانيات الداخلية والخارجية).
- السياسات الحكومية الخاصة بالإنتاج والتصدير.

توفر هذه النقائص فرصا لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يمكن الشركات الأجنبية من الاستفادة من مزايا تفوقها على الشركات المحلية. يظهر بشكل أساسي أن نظرية هايمر وكندلبرغر تعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في الداخل، مع امتيازات تنافسية أو نصب تحتية شبه حصرية تجاه الشركات المحلية في الدول المضيفة.

2. نظرية دورة حياة المنتوج:[50]

حسب **(ver non)** فإن حياة المنتج تمر عبر ثلاث مراحل أساسية، تتمثل في مرحلة ميلاد المنتج الجديد، ثم مرحلة النضج، وأخيرا مرحلة المنتج العادي. يتطلب إنشاء منتج جديد تخصيص نفقات للبحث والتطوير وتوفير موارد بشرية مؤهلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم النظر في تكاليف هذه العملية.

عند طرح المنتج لأول مرة، يجب أن يتم ذلك في الأسواق الأكثر تطورا، مع مراعاة شروط التكاليف والطلب. ولهذا السبب، يتم تصنيع المنتج الجديد إلى جوار السوق النهائية ويظل مستقرا في الدول التي تم طرحه فيها لأول مرة.

[50] سلمان حسن، الاستثمار الأجنبي والمباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص19.

عند عرض المنتج في السوق المحلية، يتحسن تدريجيا، ويتجه نحو مرحلة النضج. خلال هذه المرحلة، يمكن للمؤسسة تقليل تكاليف المنتج بفضل المعلومات المقدمة من السوق، مما يؤدي إلى زيادة الطلب. كما أن تميز المنتج بتكنولوجيا عالية يلعب دورا هاما في نقله إلى الأسواق الأجنبية.

عندما تفقد المؤسسات احتكارها للتكنولوجيا، ينتقل المنتج إلى مرحلة المنتج العادي، حيث يتميز بالمعرفة الدقيقة بإجراءات التصنيع. ومع فقدان الاحتكار التكنولوجي، يتم نقل إنتاجية السلعة إلى مناطق ذات فعالية اقتصادية أكبر.

بشكل عام، تتطلب عملية تصنيع المنتج نقله إلى دول ذات تطور أقل، حيث تكون تكلفة العمالة منخفضة، مما يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول.

3. نظرية نموذج احتكار القلة الدولي:[51]

بالنسبة للاقتصادي الكندي ستيفن هايمر، يشير إلى أن المؤسسات متعددة الجنسيات تتواجد في الصناعات ذات الطابع المركز، والأسواق التي تتميز بتحكم قليل من الشركات، ويرى أن هذه المؤسسات تتمتع بفوائد تكنولوجية وتنظيمية. في الصناعات ذات التكنولوجيا المعقدة والتي تشهد حواجزا كبيرة ناتجة عن اقتصاديات الحجم، يظهر تفوق مؤسسات متعددة الجنسيات، حيث تقوم هذه المؤسسات بتنظيم العالم وتعتبر نموذجا للتنظيم الداخلي.

استنادا إلى هذا الاتجاه، قام هايمر بالعمل على توضيح أن العالم مُنظم وفقا لنموذجه، وقام بالمقارنة باستخدام نظرية تنظيمية أمريكية، وهي نظرية تشاندلر، التي تركز على ضرورة تطوير هياكل المؤسسات. ووفقا لهذه النظرية، يوجد

في المؤسسات الكبرى، الوطنية منها ومتعددة الجنسيات ثلاث مستويات للسلطة.

- المستوى الثالث وهو أدنى هذه المستويات، تتكون من جملة المهام التنفيذية، ويتعلق الأمر بالتنظيم اليومي في إطار الإعداد لمخطط الإنتاج.
- المستوى الثاني الخاص بالإدارة الوسيطية، وهو مكلف بالربط بين نشاطات المستوى الثلاث.
- المستوى الأول وفيه يصاغ المخطط العام للمؤسسة وتحدد التوجهات الكبرى.

الفرع الثالث: التفسير القائم على استراتيجية المؤسسة:[52]

على عكس الفهم السابق، كانت المقاربة المعتمدة على استراتيجية المؤسسة لها رؤية مختلفة في هذا السياق. فقد أشارت إلى وجود حالات معينة تجذب انتباه المؤسسة نحو ضرورة اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، مما يؤدي إلى تفعيل عملية التدويل. تلك الحالات قد تكون ناتجة عن دوافع تحفيزية، سواء كانت خوفا أو رغبة، ومن بين رواد هذه الفهم نجد أهاروني **A-aharouni**، فحسب هذا الاخير هناك سلستان من الأسباب التي تفسر الاستثمار المباشر في الخارج:

[51] Anne- androuais , OP-CIT , p 92.

[52] Peyrand- Josette , "gestion financiere international" , 3 ème édition , édition : vuibert , paris , 1995, p188.

- التنبيهات الخارجية والتي تكمن في الخوف من فقدان السوق، أو الخوف من المنافسة الخارجية الحادة في السوق الذي تتواجد به هذه الأخيرة.
- . التنبيهات الداخلية والتي تتجلى في الإرادة والرغبة الملحة المسجلة لدى بعض مسيري المؤسسة للتوطن في الخارج.

وبناء على ذلك، يمكن اعتبار هذه التنبيهات كحافز حقيقي يدفع المؤسسة نحو اعتبار نفسها متعددة الجنسيات. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سواء للحفاظ على مكانتها في السوق، أو لتخفيف حدة المنافسة، أو لتحقيق هدف تعدد الجنسيات، يتوجب على المؤسسة الالتزام بإحدى الاستراتيجيتين السابقتين.

لفهم المزيد من هذا التفسير، يتعين أن ندرك أن المؤسسة يمكنها اتخاذ إما استراتيجية هجومية أو استراتيجية دفاعية. في حال اعتماد الاستراتيجية الهجومية، يجب على المؤسسة أن تبدأ كخطوة أولى في البلد الأصلي، ومن ثم توسيع نشاطها عندما تتوفر لديها التكنولوجيا والإمكانيات اللازمة. من الجدير بالذكر أن الشركات العملاقة تنتهج هذه الاستراتيجية، وأصبحت هي أيضا محل اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما في حال تبني الاستراتيجية الدفاعية، فإن ذلك يعني أن المؤسسة تتجه نحو التوطين في الخارج بهدف تحقيق أهداف متنوعة، مثل الحفاظ على حصتها في السوق أو تحقيق الميزة الاحتكارية في منتج معين أو منتجات أخرى. وبشكل عام، يمكن القول إن هذه النظرية، بالمقارنة مع سابقتها التي اعتمدت على مقاربة تسيير المؤسسة، أضافت عاملا مهما إلى النقاش، وهو استراتيجية المؤسسة. ورغم أنها اعتمدت على هذا العنصر في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن النقمة تكمن في عدم قدمها تفسيرات حيال قرارات التوسع الفعلية التي تتخذها فروع المؤسسة.

الفرع الرابع: نظرية المعلومات:[53]

تقوم هذه الاخيرة بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التركيز على الدور الذي تلعبه المعرفة داخل المؤسسة. تعتمد هذه النظرية على إنتاج واستخدام المعرفة داخل المؤسسة الفردية أو بين المؤسسات المتعددة. ويعتبر أحد أبرز مميزات هذه النظرية هو الاعتبار بأن المعلومات تعد سلعة عامة ذات طابع دائم نسبي، حيث يمكن استخدامها بشكل عام دون منع الآخرين من الاستفادة منها. وبناء على هذا المفهوم، تشير النظرية إلى أن الحصول على هذه المعلومات يعتبر عنصرا أساسيا في إجراء الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي وصلت إلى مستوى معين من التوسع وتتمتع بدرجة عالية من التكنولوجيا والتنظيم المحكم.

وفقا لهذه النظرية، يتسم عنصر المعلومات بجوانبه الأساسية اللذين يجسدهما: الوجه التكنولوجي والوجه التجاري. فيما يتعلق بالوجه التكنولوجي، يظهر ذلك من خلال تقديم منتجات جديدة، حيث تُعَدُّ الصناعات الجديدة العامل الرئيسي للاستثمار في الخارج، نظرا لقدرتها على التكيف السريع مع متغيرات الأسواق الدولية. أما بالنسبة للوجه التجاري للمعلومات، فيتعين بالضرورة أن يتجسد في تكييف المنتج الجديد مع الظروف المتنوعة التي تميز الأسواق

[53] **Elias- gannage , " Théorie de l'investissement direct étranger, " édition : economica , paris , 1985, p74.**

الدولية وتغيراتها. وينبغي أيضا البحث عن أفضل السبل والوسائل لتحقيق التواصل مع المستهلكين على أرض الواقع، بمثابة استخدام متنوع لأساليب الإعلان والدعاية على سبيل المثال.

الفرع الخامس: النظريات اليابانية والنموذج الياباني:

إلى جانب ما ذكرناه، ثمة نظريات أخرى في هذا الشأن حاولت تفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالاعتماد على سلوك الشركات اليابانية، ومن بينها: نظرية " **su-. akamat.k**" ونظرية" **.T.Surumiy**" ونظرية **".Kojima"** والنموذج الياباني.

ظهر تحليل مفصل لتطور الاستثمار الياباني في الخارج في عام 1962، من قبل الاقتصادي **kakamat.su**، الذي قدم نموذجًا يسمى "طيران البط المتوحش" لتفسير تطور الاستثمار المباشر الياباني. يعتبر هذا النموذج نقطة انطلاق رئيسية لفهم كيفية نشوء وتطور الاستثمار الياباني في الخارج. يسعى النموذج إلى تفسير توجه الشركات اليابانية نحو تدويل إنتاجها على مستوى العالم.[54]

بعد ذلك تأتي نظرية **T.Surumi** كتكملة لهذا النموذج، حيث حاولت تفسير الاستثمار المباشر في الخارج باستناد إلى دراسة سلوك المؤسسات اليابانية. **y.T.Surumi** كرست أبحاثها لتحليل فعالية المؤسسات اليابانية مقارنة بالمؤسسات الأمريكية من خلال منظور إداري. وأظهرت نتائج البحث أن التدويل الذي تقوم به المؤسسات اليابانية يعتبر فعالا، نظرا لكونه يمثل منظمة قوية وإدارة فعالة، بالإضافة إلى الدور البارز الذي تلعبه غرف التجارة اليابانية في هذا السياق.

من خلال فهم واضح لمضمون نظرية **y.t.surumi**، يتضح أنه استنادا إلى الدراسة المقارنة بين المؤسسات اليابانية والأمريكية، يظهر أن المسيرين في النموذج الأمريكي هم الفاعلون في صياغة القرارات الاستراتيجية. على الجانب الآخر، ووفقا للنموذج الياباني، يكون الإطار الرفيع والمتوسط مدمجين بالفعل في هذا السياق من خلال المساهمة في قضايا النمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ذلك، يحق للمستخدمين في هذا النموذج التفكير في صياغة الاستراتيجية التي ستعتمدها مؤسستهم، وتحديد الأهداف على المدى البعيد. يجب أن يكون لديهم حق التفكير الاستراتيجي نظرا لتلقيهم تدريبا جيدا، ويحق لهم أيضا الترقية والتحفيز من قبل مؤسستهم. وتشتمل ملامح النموذج الياباني على العلاقة القوية بين الموردين والغرف التجارية اليابانية، مما يسهم في تحقيق إدارة فعالة للأعمال.

[54] **Philippe- saucier; "spécialisation international et compétitivité de l'économie japonaise" ,édition: économica, paris, 1987, p 18.**

إن التحاليل الأنفة وفق النموذج الياباني لم تكن لتتوقّف عند تلك الدراسات فقط، بل تعدتها إلى دراسات أخرى جديرة بأن نخصص لها حيزا هن في هذا الشأن والتي تم إنجازها من طرف اقتصاديين يابانيين بارزين وهما كوجيما **kojima.k** وأوزوا **ozawa.t.**

لقد توصلا من خلال بحثهما إلى استنتاج أن "الإبداع" يعتبر عاملا داخلا أساسيا يجب النظر إليه بجدية. وبناء على ذلك، يجب دمجه بشكل مكثف ضمن التوليفة الاقتصادية (الرأسمال والعمل). يعكس الإبداع بوضوح جميع الإمكانيات المادية والبشرية للدول، مثل نوعية التنظيم وجهود البحث العلمي والمستوى التكنولوجي، وبالتالي يجب أن تكون حركة رؤوس الأموال متأثرة بذلك.

تتجه المؤسسات نحو استثمارات في الخارج باستخدام التكنولوجيا وتعزيز المهارات وتنظيم فعال -أي الإبداع- مما يؤدي إلى تحقيق إنتاجية قوية وتعزيز قدراتها على التبادل في دولة مضيفة لديها تخصص طبيعي في الإنتاج بكثافة العمل. يمكن أن يكون هذا تحويل الإبداع -التكنولوجيا، التنظيم، وما إلى ذلك -هو المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعزز التبادل الدولي.

بصورة إضافية، يظهر أن الاستثمار المباشر الياباني يعزز ويقوي التبادل الدولي بين الدولة المستثمرة والدولة المضيفة. يستفيد اليابان من الميزة النسبية للدولة المضيفة، مثل التخصص في الموارد الاستخراجية وتوفر اليد العاملة، بينما تسهم المؤسسات اليابانية بتقديم التكنولوجيا والإبداع، مما يعزز التفوق التنافسي في هذا السياق.

ومن خلال الدراسة الميدانية دائما لكل من **ozawa-kojima** حول الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتجسد من طرف المؤسسات اليابانية تبين لهما ما يلي:

- توجه الاستثمارات المباشرة اليابانية في الخارج أساسا إلى الدول الآسيوية وخاصة منها دول جنوب شرق أسيا.
- هذه الاستثمارات مجسدة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أن الاستثمارات المباشرة اليابانية في الخارج يتم تجسيدها لأجل البحث عن تكاليف الإنتاج المقارنة أفضل من البحث عن اختراق أسواق تمتاز باحتكار القلّة.

إن تحليل هذه النظرية كان يخص الاستثمارات اليابانية خلال عقدي الستينات والسبعينات، أين كانت تقوم بتجميع مراكزها التجارية في السوق العالمي من خلال تصدير منتجاتها والاستثمار في دول جنوب شرق أسيا، في حين الثمانينات إلى غاية الآن نجد أن الاستثمارات اليابانية توسعت إلى حد انتشارها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ودول عالم أخرى وحتى بعض الدول العربية من بينها دول مجلس التعاون الخليجي. ثم إن هذه الاستثمارات لم تكن لتقتصر من حيث التجسيد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط بل تعددت إلى الشركات العملاقة اليابانية متعددة الجنسيات، قد يكون بعضها تلك التي كانت صغيرة ومتوسطة[55].

عموما إن مختلف نظريات الطرح المبني على تنظيم المؤسسة استطاعت أن تقدم تفسيرا للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال:

[55] **Frédéric- teulon,"la nouvelle économie mondiale", édition: PVF, 4 éme édition , paris ,1998 ,p 78.**

- كفاءة المسيرين في اتخاذ القرارات المتعلقة به.
- الاستراتيجية المعتمدة من قبل المؤسسة إما للحفاظ على حصتها في السوق أو لاختراق أسواق جديدة.
- النموذج الياباني الذي يعتمد على:
  - تعبئة كل الجهود (إدارة وعمال) لاتخاذ قرارات محكمة.
  - الاعتماد على عنصر الإبداع كعامل أساسي.
  - -فعالية المعلومات في هذا الشأن.

و اعتبرت إلى جانب ذلك، أنه لأجل إنجاح عملية التوطن في الخارج يجب أن تتوافر شروط أساسية مثل التنظيم المحكم، التكنولوجيا....الخ، وهذا الذي يشكل الميزة الاحتكارية التي يجب على المؤسسة التمتّع بها لأجل الاستثمار في الخارج.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن التمييز بين مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال:

الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:[56]

تهدف الجهود لتيسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة الفنية والإدارية التي ترافق هذا الاستثمار. فبالرغم من توفر بعض الدول على الموارد المالية الكافية لإقامة المشاريع، إلا أنها تفتقر إلى التكنولوجيا الحديثة التي تسهم في نجاح تنفيذ هذه المشاريع. ويمكن إيجاز أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- تدريب العمالة المحلية يوفر لهم فرص العمل في فروع الشركات الأجنبية، ويمكنهم اكتساب المهارات التكنولوجية الحديثة من خلال تبني أحدث أساليب التدريب والعمل. يقوم الموظفون في هذه الفروع بتحويل وتطبيق معرفتهم العلمية والتقنية والإدارية عندما ينضمون إلى الشركات المحلية.
- استثمارات الأجانب المباشرة تؤدي إلى استفادة المستهلكين، حيث يستخدم المستثمر التكنولوجيا المتقدمة لخفض تكاليف الإنتاج وتحسين جودة المنتج، مما ينعكس إيجابا على تجربة الشراء وقيمة المنتج للمستهلك.
- يقوم المستثمر الأجنبي بتقديم الخبرة والتدريب لليد العاملة المحلية المناسبة في هذا المجال جراء امتلاكه لكفاءة الأداء.
- الدولة المستضيفة للاستثمار الأجنبي تستفيد من زيادة الإيرادات الضريبية نتيجة لتحصيل الضرائب على هذا الاستثمار.
- يمكن للمستثمر الأجنبي أن يسهم في إقامة مشاريع البنية التحتية الأساسية للدعم الاقتصادي، مما يعود له بتأثير إيجابي على الاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار.

[56] فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000، ص94.

- قطاع الخاص في الدول النامية لا يزال محدودا وغير قادر على الدخول في بعض الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، مثل الصناعات الثقيلة، التي تتطلب استثمارات رأس مالية كبيرة وخبرة متقدمة. هذه الصناعات تتيح فرصا للمستثمرين الأجانب لتنفيذ مشاريع مثل هذه وتحقيق فوائد عديدة للبلاد.
- تعزيز دعم ميزان المدفوعات في الدول المضيفة يأتي نتيجة للآثار الأولية الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتجلى ذلك في زيادة حجم النقد الأجنبي للدولة المضيفة من خلال العمليات الرأسمالية.
- تضاف الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي للاقتصاديات النامية، مما يعوض نقص المدخرات المحلية نتيجة لتدفق هذه الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.
- تحقيق توفير مصادر متجددة للعملات ورؤوس الأموال لدعم برامج وخطط التنمية، مع ملاحظة أن استغلال هذه الشركات من قبل الدول المصدرة قد يتم لأغراض سياسية مثل التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.

الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم من الفوائد والدور الحيوي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصادات الدول المضيفة من خلال استغلال المزايا المذكورة سابقا، إلا أنه يواجه العديد من الانتقادات، من بينها:

- يعتبر هدف المستثمر الأجنبي في الحقيقة تحقيق أرباح قصوى وتحقيق أعلى معدل عائد استثماري، بدلاً من المساهمة الفعالة في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي بشكل أساسي، قد يكون تحقيق هذا الهدف على حساب استخدام أمثل للموارد الاقتصادية المحلية، مما يمكن أن يؤثر سلبا على الاقتصاد المحلي ويعيق فرص التطوير المستقبلية.
- غالبا ما تكون التقنيات المستخدمة في هذه الشركات أو المساهمات وأساليب الإنتاج الفنية مصممة بغرض تحقيق الربح الاقصى وفقا لظروف اقتصادية متقدمة، مما قد لا يتناسب مع الظروف الاقتصادية النامية بشكل خاص، خاصة فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة، ونتيجة لذلك، قد لا تحقق بعض أهداف التنمية المحلية.[57]
- غالبا ما تمتلك الشركات الدولية الكبيرة والاستثمارات إدارات متطورة ومتخصصة، مما يمكنها في بعض الأحيان من الابتعاد عن الرقابة والقيام بأنشطة قد لا تكون ملائمة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بفضل حجمها الضخم، قد تكون هذه الشركات تشكيلات احتكارية تسيطر على بعض مجالات الإنتاج في الاقتصاد المحلي.[58]
- عدم تطابق استراتيجيات شركات متعددة الجنسيات مع استراتيجيات الدول النامية.
- تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات أساليب غير قانونية كالرشوة لتسير أمورها. ومن ثم تلعب دورا هاما في إفساد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالدول النامية.

---

[57] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق ذكره، ص21-22.

[58] سليمان ناصر، الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الدولي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2010، ص138.

- هناك عيب آخر ويتمثل في تركز الاستثمارات الأجنبية أحيانا في بعض الصناعات الملوثة للبيئة، في الدول المضيفة تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في دول متقدمة (الدولة الأم) بقدرتها على إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة مقارنة بالدول النامية مثل الصناعات الكيمائية، المنسوجات، الإسمنت والسيراميك.[59]

المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الباحث في تاريخ الحضارات القديمة كالحضارة المصرية والإغريقية والإسلامية في مراحلها المختلفة يجد الكثير من أوجه ومجالات النشاط التي تمت على المستوى الدولي أي خارج حدود الدولة[60]. لكن ظهور الاستثمار الأجنبي بمفهومه الحديث كان خلال القرن العشرين، أين عرف ازدهارا ملحوظا، فحسب خبراء وعلماء الاقتصاد لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر في حجمه وطبيعته وهيكله، حيث تم تقسيم هذه التطورات إلى أربعة مراحل أساسية وهي[61]:

1. **المرحلة الأولى:**

تمثل هذه المرحلة الصورة التقليدية للاستثمار الأجنبي أو ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتكون على شكل رأس مال مصدر من بلد أجنبي متقدم إلى دولة متخلفة ويكون في مشروعات تتعلق باستغلال ثرواتها وخاماتها الأساسية. حيث تقوم الدولة الأجنبية بإعادة تصنيع تلك الخامات الأساسية وتصديرها بأثمان باهظة، لتقوم بشرائها فيما بعد الدولة المضيفة. واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الدول الأوروبية هي المنشأ الرئيس للاستثمارات، وتأتي بريطانيا في مقدمتها، حيث ظهرت العديد من الشركات العاملة خارج حدود المملكة على غرار **(unilever, courtaulds, dunlop)** بالإضافة إلى بعض الشركات الألمانية والسويسرية.

2. **المرحلة الثانية:**

تميزت هذه المرحلة باستخدام أسلوب المساعدات والمنح المالية والفنية المرتبطة بالصبغة الرسمية والتي كان مصدر تمويلها القطاع العام الأجنبي، في هذه المرحلة لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر سائدا حيث أن التمويل الخارجي للبلدان النامية في تلك الفترة كان يعتمد أساسا على المساعدات الإنمائية الرسمية وإلى درجة أقل على الاستثمار الأجنبي المباشر.

في فترة الخمسينات من القرن العشرين، شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورًا ملحوظًا نتيجة لازدهار ونمو التجارة العالمية. حيث سعت الشركات متعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية، بالإضافة إلى توجيه التدفقات المالية نحو الصناعات التحويلية. تمتد هذه المرحلة حتى عام 1973.

3. **المرحلة الثالثة:**

---

[59] أيمن النحراوي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص206.

[60] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق ذكره، ص7.

[61] مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، (2019-2020)، ص10.

امتدت من عام 1973 إلى غاية سنة 1982، وشهدت هذه السنوات زيادة كبيرة في التمويل الأجنبي المتجه إلى الدول النامية، تتعاظم الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتطور نمط التمويل الخارجي للدول النامية. تتحول وسائل التمويل من المساعدات والهبات إلى القروض التجارية والقروض المشتركة التي تقدمها تجمعات بنكية دولية وبنوك خارجية. يعزز ظهور بنوك الخارجية هذا التطور، حيث تختص هذه البنوك بمنح الائتمان خارج إطار القواعد والأعراف المصرفية التقليدية. ويتجلى تأثير هذه التطورات في نسبة تزيد عن 65% تمثلها البنوك التجارية من مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية.

4. المرحلة الرابعة:

سميت بمرحلة توسع تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم، بدأت هذه المرحلة عام 1982 عند إعلان دولة المكسيك عدم التزامها بسداد الديون المستحقة عليها فأصيبت البنوك التجارية بصدمة كبيرة والتي كان من آثارها انخفاض حجم القروض التجارية وانطبق الأمر كذلك على المنح والمساعدات الرسمية وأصبحت القروض الخارجية تخضع بشقيها الخاص والرسمي إلى شهادة صندوق النقد الدولي لضمان حق السداد، وفي خضم أزمة المديونية العالمية وتعقد إجراءات الحصول على القروض والمنح الأجنبية اتجهت غالبية الدول النامية إلى تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا ومما أدى بها إلى القيام بإصلاحات اقتصادية، إذ أصبحت هذه الدول تتنافس فيما بينها الجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد أن كانت ترى فيه تهديدا لاستقلالها الاقتصادي والسياسي ونوع من الإمبريالية.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي من حيث التعريفات والآثار المتعلقة بهذا الاستثمار، وفيما يلي عينة عن مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع، فمن بين الدراسات التي أجريت في الميدان لدينا:

1. دراسة (كريمة قويدري، 2011) بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008).

من خلال الدراسة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، أتضح أن نتائج القياس كانت متوقعة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره كان إيجابيا. كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال وأهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الإنتاج.

2. **دراسة (نصيري امينة، 2015) بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.**

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-2012 وبناء تصور متكامل عن العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلصت الدراسة إلى أن حجم رأس المال الحقيقي وحجم العمالة ومستوى التقدم التكنولوجي يساهمون في إحداث نمو اقتصادي متكامل وكل منها يؤثر في العوامل الأخرى ويتأثر بها.

3. **دراسة (ساحلي جميلة ومجاهد سيد احمد، 2021) بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، (دراسة قياسية للفترة 2000-2019).**

يركز هذا المقال على دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، وذلك باستخدام مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL ، وتشير النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2019. وأيضا عدم وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير، وهذا بسبب عدة عوامل منها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج إلى وقت أطول وعوامل كثيرة تسمح له بنقل الأثر الإيجابي للاقتصاد البلد المضيف. ويقترح زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدولة وتقديم تسهيلات تدعم من هذا النوع من الاستثمار.

4. **دراسة (بن ساولة حنان. 2022) بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر. (دراسة قياسية للفترة 1970-2020).**

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2020، وكيفية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي وكيف يؤثر عليه، وكانت نتائج الدراسة بوجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لكن بنسب ضعيفة وكذا تأثير إيجابي عليه في الأجلين.

5. **دراسة (سحنون خيرة. 2022) بعنوان: استخدام الاستثمار الاجنبي المباشر كآلية لتنويع الصادرات ودفع عجلة النمو الاقتصادي للجزائر. (دراسة قياسية للفترة 1980-2020).**

حيث اختبرت الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا للبيانات سنوية للفترة 1980-2020. باستخدام نموذجARDL ، وتشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل متزامن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فحسب المعاملات المقدرة فإن الانفتاح التجاري يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي، بالمقابل الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا، وأكدت النتائج الأثر الإيجابي لكل من العوائد النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

بالرغم من كل النقاشات المستمرة حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي، يمكن القول بشكل عام أن له آثاراً إيجابية. فقد تعاظم دور هذا الاستثمار بسبب ما يقدمه من فوائد مثل تقليل معدلات البطالة، والمساهمة الكبيرة في نقل التكنولوجيا وتعزيز المهارات والخبرات الإدارية، بالإضافة إلى خلق المزيد من فرص العمل.

كما تمت الإشارة إلى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم الآثار الإيجابية والسلبية على الدولة المضيفة، فإن تحقيق أقصى استفادة من هذه التدفقات الخارجية يتطلب هيكلتها ضمن إطار تشريعي صارم يضمن الاستفادة القصوى من إيجابياتها ويقلل من الآثار السلبية المحتملة. كما يتعين الالتزام بالحلول التي تقلل الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية. يعتمد تحقيق الآثار الإيجابية المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الإطار التشريعي الذي ينظم عملية دخول واستقرار هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى ممارساتها في الأنشطة الاستراتيجية التصنيعية أو الخدمية.

سنتطرق في الفصل الموالي الى الإطار النظري للانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

الإطار النظري للانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم حول الانفتاح التجاري.

على مر العقود الأخيرة، توجَّهت العديد من الدراسات نحو استكشاف ظاهرة الانفتاح التجاري وأثرها، حيث يمثل هذا الموضوع اهتمامًا متزايدًا للدول سواء كانت متقدمة أو نامية. تسعى كل الدول إلى الانفتاح التجاري بهدف تعزيز المبادلات التجارية وجذب الاستثمارات الأجنبية، بهدف تحقيق مكاسب من خلال دخول أسواق عالمية واستغلال التطور التقني، مما يسهم في دعم النمو الاقتصادي. ومن هنا، يعتبر الانفتاح التجاري الشريان الحيوي الذي يربط بين الدول، وله أهمية كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي. في هذا السياق، سنناقش في هذا الفصل مفاهيم الانفتاح التجاري، وأنواعه بالإضافة لاهم مؤشرات المتعلقة به، بالإضافة إلى استكشاف العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري:

يشير مفهوم الانفتاح التجاري إلى حركة السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية، وهو مصطلح اقتصادي يتناول تبادل السلع والخدمات بين الدول المختلفة. يُعتبر هذا التبادل ضروريًا لحياة البشر، حيث يُمكن كل دولة من الحصول على الموارد التي قد لا تتوفر لديها نتيجة لعوامل طبيعية أو تقنية أو اقتصادية. يتمثل الهدف الأساسي لهذا التبادل في تلبية الحاجيات المحلية، ويتم تصريف الفائض عبر المبادلات التجارية.[62]

بالإضافة إلى ذلك يتم تعريف التجارة الخارجية كتبادل السلع والخدمات والعناصر الإنتاجية الأخرى بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة للأطراف التبادل. ويشمل هذا المفهوم أشكالًا مختلفة من التبادل، مثل الصادرات والواردات من السلع والخدمات، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وحركة الأفراد بين الدول.[63]

من خلال هذا البحث، سنستكشف مفاهيم وأهمية الانفتاح التجاري، ونتناول النظريات التي تفسر كيفية التبادل الخارجي بين الدول. سنقوم بذلك من خلال النظر إلى المدراس الاقتصادية، حيث تقدم كل من المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة تفسيرات مختلفة توافق الظروف والتطورات الاقتصادية المعاصرة.

الفرع الأول: تعريف الانفتاح التجاري:

قبل استعراضنا للنظريات المتعلقة بمفهوم الانفتاح التجاري، يُجدر الاشارة الى أن هناك محاولات متعددة لتعريف هذا المفهوم وفقًا للاتجاهات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى انتشار مفاهيم غير دقيقة بين غير المختصين في هذا المجال. تعتبر هذه الظاهرة مهمة لفهم التبادل التجاري الدولي بشكل صحيح، وفيما يلي نعرض بعض التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم.

---

[62] حسام علي داوود وآخرون: "اقتصاديات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص13.

[63] محمد السانوسي شحاتة: " التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقات الجات"، دار الفكر الجامعي، مصر 2007، ص46.

1. حسب BHAGAWATI-KRUEGER:[64]

هي تلك السياسة التي تنتهجها دولة ما والتي تلزمها بتقليل درجة التجهيز ضد صادرات الدول الأجنبية رغبة منها للاندماج في الاقتصاد العالمي وفتح أسواقها المحلية على الأسواق العالمية، إذ يتطلب منها العمل على إلغاء التراخيص المتعلقة بالاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، والمرور لعقد اتفاقيات تجارية لضمان مصلحتها التجارية في الخارج لكن قد يرافق ذلك التزامها بعملية التفكيك التدريجي للقيود السعرية، أي يعبر الانفتاح التجاري عن مدى تفتح الأسواق المحلية على الأسواق الدولية.

2. حسب Blachust:[65]

فإن التحرير التجاري هو عملية تعزيز وترقية المبادلات التجارية من خلال إلغاء، أو تخفيف القيود الجمركية وغير جمركية بين الدول، وذلك من أجل تمكين المتعاملين التجاريين للوصول إلى الأسواق الخارجية للاستفادة من وفرة السلع والخدمات وفرص الاستثمار، مع إلغاء كل أشكال الرقابة الفردية المطبقة وإتباع النظم الدولية الخاصة بالتجارة الدولي.

3. حسب M,Michelaly, Papar Georgion, A,M,choksi:[66]

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1-20) حسب درجة تحرير التجارة بحيث (1) هي أقل درجة تحرير، و (20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة أنه أي تغير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد ولا يكون فيه تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغير سعر الصرف، تغيير السياسات).

المطلب الثاني: أنواع واهداف الانفتاح التجاري:

الفرع الأول: أنواع الانفتاح التجاري:

1. الانفتاح التجاري التدريجي والانتقائي:[67]

1.1 الانفتاح التدريجي: يحدث بشكل تدريجي وفقًا لخطة زمنية محددة، حيث يتم التحول من نظام الحماية القائم على الحصص إلى نظام حماية يعتمد على التعريفات الجمركية، وتُعتبر هذه الخطوة أيضًا انفتاحًا تجاريًا تدريجيًا.

---

[64] فرحول وبوكدرون، دارسة العالقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1980-2017)، ص157.

[65] صارة زعيتري ومحمد شويكات. الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة (1980-2017). مجلة البحوث والدراسات التجارية العدد 2، 2019، ص212.

[66] عبدوس عبد العزيز: " سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، (2010-2011)، ص44.

[67] شرف الدين ملال، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية الاقتصاديات شمال افريقيا، دارسة حالة موازين المدفوعات الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة (2000-2013). مجلة تاريخ العلوم العدد 7، 2017، ص166.

1.2 **الانفتاح التجاري الانتقائي:** يقتصر على تحرير بعض المنتجات مع الاحتفاظ بقيود على البعض الآخر، ويُعتبر الزراعة مثالًا بارزًا على هذا النوع من الانفتاح.

2. **الانفتاح التجاري العميق والسطحي:**[68]

2.1 **الانفتاح التجاري السطحي:** يركز على إزالة الحواجز التقليدية مثل التعريفات الجمركية، ولكنه لا يوفر استفادة كافية من فوائد الانفتاح التجاري.

2.2 **الانفتاح التجاري العميق:** بالإضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، يتيح هذا النوع من الانفتاح حرية التنقل للأفراد، ويشمل توحيد القوانين المتعلقة بالتجارة وإزالة العوائق البيروقراطية.

3. **الانفتاح التجاري الإداري والإجباري:**[69]

3.1 **الانفتاح التجاري الإداري**: يُسعى إليه من قبل الدول بشكل إداري لتحرير تجارتها بهدف تعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي والاستفادة من فوائد الانفتاح التجاري، وغالبًا ما ينطبق هذا النوع على الدول المتقدمة والصناعية.

3.2 **الانفتاح التجاري الإجباري:** يحدث عادة تحت ضغوط وشروط الهيئات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويتم ذلك من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي لضمان استمرار دعم هذه الهيئات. تشمل هذه البرامج إصلاح النظام التجاري ونظام سعر الصرف، وكذلك تحرير تدفق رؤوس الأموال.

هذه الأنواع توضح تنوع الأساليب والنهج في تنفيذ الانفتاح التجاري والتي تعتمد على الأهداف والظروف الاقتصادية لكل دولة على حدة.

الفرع الثاني: أهداف الانفتاح التجاري:[70]

1. **تعزيز النمو الاقتصادي:**

من خلال زيادة حجم التجارة والاستثمارات، وتوفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي للدول.

2. **تحسين مستوى المعيشة:**

من خلال توفير المزيد من المنتجات والخدمات بأسعار منافسة وزيادة الدخل الشخصي للمواطنين.

3. **تحقيق التكامل الاقتصادي:**

عبر تعزيز التعاون الاقتصادي وتحسين قدرة الدول على المنافسة في الأسواق العالمية.

---

[68] نوال سموك، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري، دارسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019، ص96.

[69] شرف الدين ملال، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية الاقتصاديات شمال افريقيا، مرجع سبق ذكره، ص165.

[70] صالح عيسى سعد، ومحمد اسماعيل عطية، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2016)، باستخدام نموذج ARDL مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية العدد 43، 2018، ص249.

4. **الاستفادة القصوى من الموارد:**

من خلال تحسين كفاءة الإنتاج وتبادل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية.

5. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:**

من خلال توفير فرص العمل والدخل وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول وتعزيز استقرارها السياسي.

باختصار، يسعى الانفتاح التجاري إلى تعزيز التبادل التجاري، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز التكامل الاقتصادي، والاستفادة الأمثل من الموارد، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثالث: اهم مؤشرات قياس الانفتاح التجاري:

تتضمن العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس درجة الانفتاح التجاري لدولة ما. تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن هذه المؤشرات تعبر عن السياسات التجارية التي تتبعها الدول، وتساعد في فهم مدى انفتاحها الاقتصادي خاصة على الأسواق العالمية وتصنيفها وترتيبها وفق ذلك.

تقسم مؤشرات الانفتاح التجاري إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- **المؤشرات المتعلقة بالحواجز التجارية:** تركز على قياس انتشار الحواجز الجمركية وحواجز التجارة غير الجمركية، وتقييم تأثيرها على الانفتاح التجاري.
- **المؤشرات المتعلقة بالقدرة على الإنتاج بالأسعار الدولية:** تسلط الضوء على مدى قدرة الدول على الإنتاج بأسعار دولية دون فرض أي حواجز تجارية.
- **المؤشرات المتعلقة بحجم التجارة الخارجية:** تركز على تحديد درجة انفتاح الدولة من خلال حجم صادراتها وواردتها.

وهناك تقسيم آخر للمؤشرات يعتمد على مجموعتين:

- **المؤشرات المتعلقة بحجم التجارة الخارجية:** حيث تبين العلاقة الطردية بين حجم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.
- **المؤشرات المتعلقة بالقيود التجارية:** والتي تشير إلى أن الانفتاح التجاري يتأثر بمستوى إجراءات الحماية التجارية وتؤثر هذه القيود على معدلات النمو الاقتصادي.

من خلال هذا البحث، سيتم عرض مجموعة متنوعة من المؤشرات المستخدمة كوسيلة لتحديد درجة الانفتاح التجاري للدولة.

الفرع الأول: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق:

يُعتبر هذه المؤشرات الأكثر استخدامًا واستعمالًا، حيث تهدف إلى تقديم مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد معين على التجارة الخارجية. ويمكن الاستنتاج إما بمراقبة النتيجة بمعدل الانفتاح أو بتقييم القياسات الحماية المطبقة داخل الدول المعينة. ومن بين هذه المؤشرات، يأتي:

1. مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي:[71]

تُعتبر الدول ذات معدلات الانفتاح العالية على العالم الخارجي والتي تمتاز بتنوع هياكل الانتاج وهياكل صادراتها، وبالأخص الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي، أكثر قدرة من الدول ذات الانفتاح المنخفضة، التي تتصف بهياكل إنتاج صادرات أولية محدودة، بحكم درجة الانفتاح على الأسواق الدولية وحجم التجارة الخارجية. حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي.

التبعية الاقتصادية، عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60% من دولة ما تصبح هذه الدولة في كبير خاصة إذا كانت تركز في صادرتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعكس سلبًا على حصيلة الدولة في حصولها على العملات الصعبة، ويقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معمل جيني. هيرشمان، وهو أكثر المقاييس استخدامًا لقياس هذا المؤشر، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي.

$$cc = \left[\left(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{X_{it}}{X_t}\right)^2\right]$$

F(x)=ax

X_{it}

حيث:

CC: مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

X: صادرات الدولة من السلعة أخلال النسبة **t:**

X t : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة **t**.

2. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات[72]:

مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات يقيس مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول. وارتفاع هذا المؤشر يجعل الدول النامية عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة. وكما هو معروف، تُعتبر الدول النامية أكبر المصدرين للموارد الأولية إلى الدول المتقدمة. لذا، فإن التقلبات في الدول المتقدمة قد تؤثر

[71] خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، الأردن 2006، ص59-60.

[72] نفس المرجع السابق، ص61.

بشكل جذري على اقتصاديات الدول النامية، كما يحدث غالباً في الجزائر والعراق والأردن وغيرها. ويُعتبر هذا المؤشر، كما كان الحال مع سابقه، من أهم المؤشرات التي تحكم بها تبعية الدول المصدرة للدول المستوردة، حيث يُفترض ألا تتجاوز نسبة التبعية 60%، وإلا فإن الاقتصاد المصدر يُعتبر تابعًا بشكل كامل للاقتصاد المستورد.

يتم قياس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات باستخدام معامل جيني-هيرشمان بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات، وذلك من خلال استبدال البلد بمتغير الدولة.

$$cp = \left[\left(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{X_{it}}{X_t}\right)^2\right]$$

حيث:

Cp: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

X: صادرات الدولة من السلعة **i** خلال السنة **t**:

X t : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة **t**.

3. الميل المتوسط للاستيراد:[73]

يمكن تقدير مدى افتقار اقتصاد معين إلى الانفتاح من خلال قياس معدل الاستيراد المتوسط، وهو نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. يعرف هذا المؤشر بالميل المتوسط للاستيراد. يتناول أهمية هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على السوق العالمية في استيراد السلع، حيث يعكس ترابط الإنتاج الوطني مع الإنتاج العالمي. ببساطة، كلما زادت نسبة هذا المؤشر، زاد اعتماد الدولة على السوق العالمية، والعكس صحيح.

4. مؤشر التبادل التجاري:[74]

يُعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخدامًا لتعبير عن درجة انفتاح بلد ما. ونظرًا لأهميته، فقد جذب انتباه الاقتصاديين والإحصائيين وصناع السياسة. يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري، في حين يشير انخفاضه إلى تدهور معدلات التبادل التجاري وبالتالي تراجع درجة انفتاح البلد في فترة زمنية معينة. يُفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات، حيث يعكس ارتفاعه القدرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة صادرات، بينما يشير انخفاضه إلى الحصول على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات، مما يؤدي إلى تراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية. يُعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية المجتمعات، حيث يعكس ليس فقط سلوك

---

[73] باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، دراسة حالة الجزائر "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة تلمسان، (2012-2013)، ص61.

[74] خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، مرجع سابق ذكره، ص51.

الاقتصاد الخارجي، بل حتى سلوك الاقتصادي المحلي بناءً على متغيرات حقيقية مثل القدرة على توظيف الموارد الاقتصادية المحلية وتوزيع الدخل ونمط الإنتاج والأسعار.

يعبر مؤشر التبادل التجاري رياضيا عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي السعر وحدة مستورداتها مضروبة في مائة أي:

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}} \times 100$$

المبحث الثاني: نظريات الانفتاح وأثره على النمو الاقتصادي:

سيتم في هذا الفصل استعراض أهم النظريات المفسرة للانفتاح التجاري، بدءًا من التقليدية وصولًا إلى الحديثة. سنسلط الضوء أيضًا على العلاقة المتبادلة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، سواء من منظور نظري أو تطبيقي، وكيف يؤثر هذا الانفتاح على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: نظريات الانفتاح التجاري:

سنتطرق في هذا الجزء إلى أهم النظريات المفسرة للانفتاح التجاري:

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية المفسرة للانفتاح التجاري:

يعود ظهور النظريات الكلاسيكية إلى القرن الثامن عشر كرد على نقد للتجاريين، حيث ظهرت عدة نظريات، وتم انتقادها بواسطة النيوكلاسيكية في شكل نظريات تُقَلِّل من أخطاء الكلاسيكية. في هذا القسم، سنتعرف على أبرز النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي تفسر الانفتاح التجاري، من بينها:

1. النظريات الكلاسيكية:

نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث: كان مبدأ آدم سميث التقسيم الدولي للعمل وفق التكاليف المطلقة التي تتضمن مكاسب كل أطراف التبادل وتتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى.[75]

فرضيات النظرية وتتمثل في:

- يستخدم كل بلد قبل قيام التجارة موارده الاقتصادية استخداما كاملا (وضع التشغيل الكامل للموارد).
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل فيما بين البلاد المختلفة.
- خضوع إنتاج السلع لقانون الغلة الثابتة، أي أن تدفقات إنتاج السلع لا تتغير بزيادة أو نقص الكميات المنتجة.

[75] فرحول، أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2015)، أطروحة دكتوراه، 2019، ص 9.

- إن إنتاجا وتبادل السلع يتم في ظل المنافسة الكاملة.
- يتم تبادل السلع عن طريق المقايضة.
- لا وجود لتكاليف نقل السلع.
- إن العالم يتكون من بلدتين وينتج سلعتين فقط.

الانتقادات التي وجهة للنظرية:

- لا تغطي هذه النظرية إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والنامية وهذا الأساس لا يبدو واقعيا المعظم التجارة الدولية بين الدول المتقدمة والمتخلفة.
- هناك دول ليس لها ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة فكيف التعامل معها وهل تأخذ بسياسة الاكتفاء الذاتي.

2. نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو:

قام دافيد ريكاردو بنشر كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) وتضمن كتابه نظريته في النفقات النسبية والمعروفة بنظرية الميزة النسبية، وهي كرد على التساؤلات التي وجهت لنظرية الميزة المطلقة وقد قامت نظرية الميزة النسبية على عدة فرضيات نذكر أهمها:

فرضيات: وتتمثل في:

- وجود دولتين وسلعتين.
- سهولة حركة عناصر الإنتاج.
- الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تكلفة الإنتاج تقاس من خلال العمل ساعات العمل وهو ما يعرف بنظرية قيمة العمل عند قياس تكلفة إنتاج سلع.

بالإضافة إلى فرضيات المدرسة الكلاسيكية التي تتمثل في:

- ثبات الموارد الاقتصادية لكل الدول.
- ثبات مستوى المعرفة الفنية.
- ثبات تكلفة الإنتاج.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

الانتقادات التي وجهت لنظرية الميزة النسبية :وهي كالتالي:

- عدم تحيد معدل التبادل للدولتين.

- عدم تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية لأنها تحدد متى تقوم التجارة ولكن لا تفسر لماذا تقوم.
- تعتمد على فرضية عدم حركة عوامل الإنتاج بينما تنتقل المنتجات وهي غير مبررة في القرن 19.

3. نظرية القيم الدولية:

ركز جون ستيوارت ميل على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل بين الدولتين بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منها كما فعل ريكاردو، ومقيدا باستخدام الوحدات الحقيقية (غير النقدية) والأسعار النسبية معبرا عنها بهذه الوحدات .واستخلص تحليل جون ستيوارت ميل إلى:

الفرضيات :وتتمثل في:

- عند قيام التجارة بين دولتين في سلعتين فإن القيمة الكلية للطلب لدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مساوية إلى القيمة الكلية للطلب الدولة الثانية على السلعة المنتجة من الدولة الأولى.
- طالما أنه من غير الممكن تقرير قاعدة عامة لأذواق واحتياجات المستهلكين فإن معدلات التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.
- كلتا الدولتين تعتمدان في معدلات التبادل التجاري على الطلب والمرونة عليه وان الدولة ذات الطلب غير مرن هي التي يعود عليها النفع الأكبر من التجارة.
- تأثر نفقات النقل على التجارة الخارجية فهو يؤثر على سعر السلعة.

الانتقادات التي وجهة للنظرية :وهي كالتالي:

- عدم تحديد معدلات التبادل للدولتين.
- عدم تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية لأنها تحدد متى تقوم التجارة ولكن لا تفسر لماذا قامت.
- تعتمد على فرضية عدم حركة عوامل الإنتاج بينما تنتقل المنتجات وهي غير مبررة في القرن 19.

4. النظريات النيوكلاسيكية:

من أهم النظريات النيوكلاسيكية نذكر[76]:

نظرية هكشر _أولين: تقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية:

فرضيات :وهي كما يلي:

- وجود دولتين وسلعتين وعاملين من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال).
- يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابتة لكل السلعتين في البلدين.

[76] فرحول، أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص17.

- وجود منافسة تامة.
- انعدام تكاليف النقل والجمركة.
- تشابه أذواق المستهلكين.
- تفاوت السلع من حيث استخدام عناصر الإنتاج.

وأهم فرضيتين للنظرية:

إن السلع المختلفة تحتاج إلى مقادير مختلفة من عوامل الإنتاج أي مثلا السلعة أ تحتاج إلى أ رسمال أكثر والسلعة ب تحتاج إلى عمل أكثر هكذا.

كما أن الدول تمتلك وف ا رت في عوامل الإنتاج مثلا الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أ رسمال والهند تتوفر على عنصر العمل.

ويمكن تقسيم النظرية إلى قسمين:

- **نظرية هبات الإنتاج**: تبين هذه النظرية بأن كل دولة تقوم بالتخصيص في إنتاج وتصدير السلع التي يتطلب إنتاجها، والاستخدام الكثيف في العوامل الإنتاج المتوفر نسبيا والتي يكون سعرها رخيصا نسبيا في الداخل .

وتقوم باستيراد تلك السلع التي تحتاج عامل الإنتاج نادر نسبيا عندها وسعره رخيصا نسبيا في الخارج مع العلم العوامل التي تعتمد عليها العمل ورأسمال.

- **نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج**: تؤكد هذه النظرية أن التجارة الدولية تعمل على جعل العوائد النسبية والمطلقة لعناصر الإنتاج متجانسة بين الدول .وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار التجارة الدولية بديلا عن انتقال عناصر الإنتاج دوليا، فبمجرد التخصص الدولي سيزيد الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة وبالتالي يرتفع سعره، وفي المقابل يقلل الطلب على عنصر الإنتاج النادر فينخفض سعره، فيجعل سعر عنصر الإنتاج الواحد يتجه إلى تساوي بين الدول المختلفة.

الانتقادات الموجهة لهكشر_ أولين:

- إنها تتناقض مع واقع أن نصيب الأكبر من الاستثمارات المباشرة تتحرك داخل الدول الرأسمالية المتقدمة، بحيث تقارب المستويات الحدية الرأسمالية ولا تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشرة.
- إن الجزء الأكبر من العوامل المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط برغبة الشركات في الاستفادة من اختلاف ظروف العمل والإنتاج بين البلدين وهذا الاختلاف هو الدافع الأكبر.
- إن عملية الإنتاج تتأثر بشكل كبير بالعاملين (العمل ورأسمال) بالرغم من أنه هناك عناصر أخرى تؤثر بشكل ما.
- عدم وجود عاملان إنتاجيان متجانسان ومن نوع واحد، مثل عنصر العمل في البلد الأول لا يشبه ذاك الذي في الثاني لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

5. نظرية معدل الفائدة:

لقد تزامن ظهور النيوكلاسيك مع مشروع مارشال والتي قامت بتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والتحركات الدولية لعنصر رأسمال المادي، بحيث يقوم على تحقيق الأرباح والاستفادة من الفروق النسبية في معدلات العائد على رأسمال .ولقد كان أولين أول من قدم شرحا لتحركات رأسمال الدولي وبعد ذلك تم تحليل الاستثمار الأجنبي كنظرية على يد ماكدوجال وكيمب وتفترض النظرية المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال من دولة لأخرى، وأن الرأسمال سيتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد.

انتقادات الموجهة للنظرية:

- عدم التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر، فهي ركزت على عنصر رأسمال وأهملت العناصر الأخرى بالرغم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تضم انتقال المعدات والتكنولوجيا ... الخ
- فشل النظرية في التعامل مع واقع الاقتصاد لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر بافتراضها المنافسة الكاملة وغياب الانتقال وعدم كمال المعلومات، وعدم تفسير حدوث الاستثمار من والى الدولتين في آن واحد مع عدم تفسير انتهاز الفرصة للشركات لتصبح متعددة الجنسيات.

الفرع الثاني: النظريات الحديثة:

1. نظرية دورة حياة المنتج:

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج كنظرية مكملة لتحليل (بوسنر) بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، فهي تؤكد على دور المنتج الجديد ودوره حياته مع تطور التجارة الدولية. وتقدم تفسير المبررات التجارة الخارجية وأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية. أما بالنسبة للتفسير الديناميكي لنشأه الاستثمارات الأجنبية المباشر تم توضيحه من قبل الفيرنون، والذي تأسس بشكل رئيسي على نظرية الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية، حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دور هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي.[77]

كما تفترض النظرية إن حياة المنتج تمر بأربعة مراحل أساسية:

1.1 **مرحلة التقييم**: بدأت هذه المرحلة بتحول الشركات الاحتكارية إلى شركات تحتكر منتج جديد وتطرحه في السوق، وتتوقف هذه المرحلة عند نجاح المنتج واستمراره، لأن المنتج في البداية يكون غير معروف والتعامل به منخفض فتكون في هذه المرحلة معدلات الأرباح ضئيلة والتكاليف عالية.

1.2 **مرحلة النمو**: إن هذه المرحلة من أبرز مراحل المنتج، ففيها تكون زيادة في حجم التعامل ومقدار الأرباح المحققة والناتجة عن نمو الطلب على السلعة في الأسواق الداخلية والخارجية، مما يتيح الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم وانخفاض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن.

1.3 **مرحلة النضج والاستثمار**: في هذه المرحلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق داخليا وخارجيا والمحافظة على مبيعاتها، وإعادة توطين لمواجهة المنافسين، وتقوم بتطوير استراتيجية المزيج التسويقي

[77] اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية. الدار الجامعية، مصر، 2005، ص28.

للمحافظة على ميزتها ومركزها في السوق والتقرب أكثر من المستهلك الأجنبي، بتخفيض السعر وتنشيط المبيعات.

1.4 **مرحلة الانحداروالتدهور:** وتتميز هذه المرحلة بانخفاض مبيعات الشركة صاحبة السلعة لظهور منافسين جدد، وهنا تذهب الشركة لحالتين إما الانسحاب من السوق أو تمديد استراتيجيتها تطور منتجات جديدة). وتبقى هذه النظرية عاجزة في تفسير الاستثمار في كثير من السلع الأخرى.

الانتقادات التي وجهة للنظرية وتتمثل في:

- أن الميزة التكنولوجية ليس هي الدافع لقيام الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه لا يكون إلا في المرحلة الأخيرة.
- لا يصلح تحليل النظرية على الاستثمارات في قطاع البترول والسياحة، لأنه لا يتطلب العمل من داخل الدولة الأم.
- بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي العالي ولا تكون بنفس المراحل للنظرية، فقد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة مع ظهورها في الأسواق النامية.
- لا يمكن تطبيق النظرية على السلع التفاخرية.
- لم يتم تحديد حدود كل مرحلة زمنيا والعوامل المتحكمة فيها.

2. نموذج الفجوة التكنولوجية POSNER:[78]

وقد ركز في تحليل النموذج لنمط التخصص في مجال التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حصول بلد ما على أسلوب متقدم في الإنتاج، ما يسمح له بإنتاج منتجات جديدة وبجودة عالية وتكلفة أقل، فيؤدي إلى قيام التجارة الدولية وقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

الانتقادات الموجهة لها وتتمثل في:

- عدم وضوح الفجوات التكنولوجية القائمة بين البلدان المختلفة.
- عدم التعرف إلى أسباب ظهورها ولا على كيفية التخلص منها عبر الزمن.

3. نظرية عدم كمال الأسواق[79]**:**

وقد ظهرت هذه النظرية لقلة المعلومات التي تحول دون قيام التجارة الدولية كفنية في الأصول المنظورة أو المزايا المعنوية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في الخارج، ومن ثم تقوم الشركات متعدد الجنسيات المالكة غالبا لهذه المزايا) بتدويل عملياتها داخليا، بمعنى تمارس نشاطات البحث والتطوير والاختراع داخل الشركة بدلا من ممارستها في

[78] جميلة صادقي، محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الحديثة دراسة حالة الاتحاد الأوروبي مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة وهران، 2014، ص20-21.

[79] اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، مرجع سابق ذكره، ص30.

الأسواق لتخطي القيود المفروضة على الأسواق التي تؤثر على حرية التجارة والاستثمار هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى وضع قيود تحول دون دخول منافسين جدد للأسواق وتمنع تسرب الابتكارات الحديثة إلى الأسواق .

وحسب هذه النظرية فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة المضيفة يعتمد على العوامل التالية:

- تفوق الشركات المتعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا.
- اختلافات جوهرية بين الشركات المحلية والأجنبية.
- تسهيلات من الدولة المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي.
- امتلاك المهارات الإدارية والتسويقية للشركات الأجنبية أفضل من الدولة المضيفة.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: وهي كالتالي:

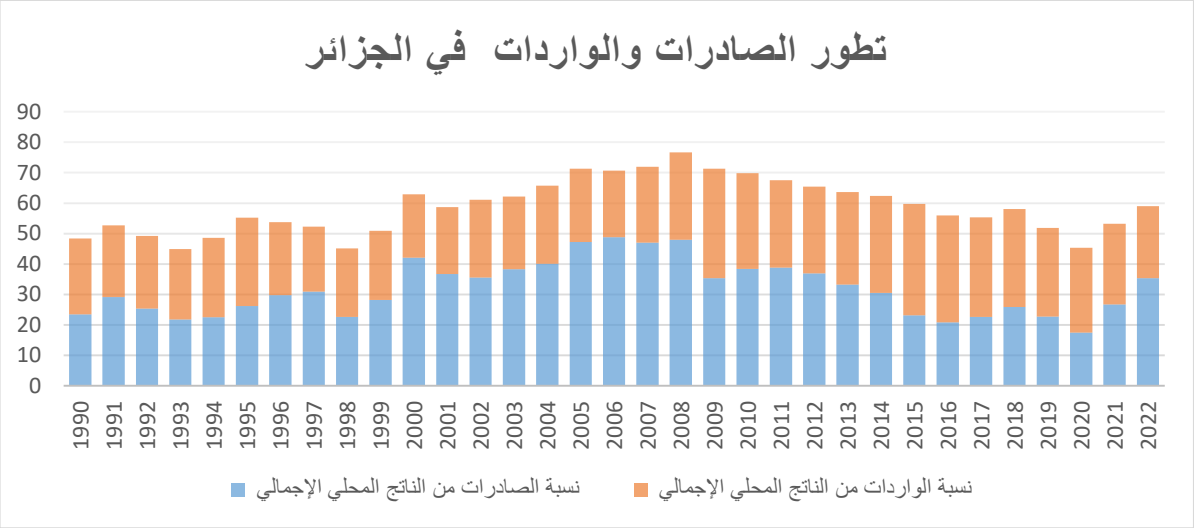
- إن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية.
- لم تقدم أي تفسير مقبول حول رغبة الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق المشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية الشركة، في حين انه يمكن تحقيق ذلك في أشكال أخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائروالإصلاحات التي عرفتها:

الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر:

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني نظرا للإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني فقد كان لها الأثر السلبي على منحنى التجارة الخارجية. وقد عرفت هذه الأخيرة تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات أم الصادرات. وللوقوف على نتائج تطور التجارة الخارجية في الجزائر سوف نقوم بالتطرق الى مايلي:

الشكل رقم 1: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

في الفترة 1990-1994 انخفضت نسبة الصادرات من 23.53% من اجمالي الناتج المحلي، كما عرفت نسبة الواردات ارتفاعا طفيفا من 24.93% الى 26.05% من اجمالي الناتج المحلي. وفي الفترة 1995-1997 شهدت الصادرات ارتفاعا من 26.19% الى 30.9% من اجمالي الناتج المحلي بالمقابل انخفضت نسبة الواردات من 28.97% الى 21.33% من اجمالي الناتج المحلي، وهذا التذبذب راجع لانخفاض أسعار النفط، فالجزائر كانت تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز خلال الفترة مما أثر على إيرادات البلاد من الصادرات، إضافة لذلك التقلبات السياسية والتي اثرت على الاستقرار الاقتصادي والتجاري.

وفي الفترة 1998-2000 ارتفعت نسبة الصادرات من 22.57% الى 42.06% من اجمالي الناتج المحلي، كما شهدت الواردات تذبذب طفيف من 22.51% الى 20.78% من اجمالي الناتج المحلي، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط والاستقرار السياسي الذي ساهم في زيادة الثقة بالاستثمار وتحسين البيئة التجارية.

اما في الفترة 2001-2008 عرفت الصادرات ارتفاعا من 36.68% لتصل الى 47.9% من اجمالي الناتج المحلي بالمقابل ارتفعت نسبة الواردات بشكل متباطئ من 22.01% الى 28.71% من اجمالي الناتج المحلي، خلال هذه الفترة شهدت البلاد نموا اقتصاديا نسبيا راجع لارتفاع أسعار النفط وزيادة الانفاق الحكومي في مجالات مثل البنية التحتية والخدمات العامة مما ساهم في زيادة الطلب المحلي وتحفيز الاقتصاد، وكذلك اتخاذ الحكومة إجراءات لتعزيز بيئة

الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية، إضافة لذلك التنويع الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد الكلي على النفط والغاز مما أدى الى تحسن في هيكل صادراتها وواردتها.

اما بالنسبة لسنة 2009 عرفت الواردات تفوق طفيف على الصادرات في حدود 35% من اجمالي الناتج المحلي، وهذا التأثر السلبي راجع لتأثر الجزائر بالأزمة المالية العالمية والتي بدأت في عام 2008، مما أدى الى انخفاض الطلب العالمي على السلع والخدمات الجزائرية.

وفي الفترة 2010-2017 انخفضت نسبة الصادرات من 38.44% الى 22.63% من اجمالي الناتج المحلي، اما الواردات خلال هذه الفترة عرفت تذبذب في حدود 32% من اجمالي الناتج المحلي، وسبب ذلك راجع للتحديات الاقتصادية العالمية، على الرغم من تحسن أسعار النفط الى ان الاقتصاد العالمي شهد تحديات كتباطؤ النمو الاقتصادي في بعض البلدان الرئيسية، مما أثر على الطلب العالمي على السلع الجزائري.

وفي الفترة 2018-2020 شهدت نسبة الصادرات انخفاضا من 25.86% الى 17.46% من اجمالي الناتج وهي أدني نسبة منذ مطلع التسعينات. بالمقابل نسبة الواردات انخفضت من 32.2% الى 27.86% من اجمالي الناتج المحلي، وهذا التراجع سببه انخفاض أسعار النفط، كما اثرت التوترات السياسية والاجتماعية على الاستقرار الاقتصادي والاستثمارات.

كما شهدت الفترة 2020-2022 ارتفاعا في نسبة الصادرات من 17.46% الى 35.33% وانخفاض نسبة الواردات من 27.86% الى 23.7% من اجمالي الناتج المحلي، وهذا راجع للسبب الرئيسي بما في ذلك تداعيات جائحة كوفيد-19 وتراجع أسعار النفط، علاوة على ذلك قد شهدت الجزائر خلال الفترة تحديات داخلية مثل الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي اثرت على الاستقرار الاقتصادي والاستثمارات.

الفرع الثاني: إصلاحات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

لقد جاءت عملية تحرير الجارة الخارجية في الجزائر تدريجيا، من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق مبني على القواعد الحرة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، للدخول إلى نظام السوق يقتضي العديد من الإصلاحات والتعديلات.

في المرحلة الأولى تم منح المتعاملين الاقتصاديين حرية استراد بضائع بهدف إعادة بيعها، وقد تميزت بالتقييد كونها تخص قطاع تجارة الجملة والوكلاء المعتمدين، وكذا تحرير البضائع المستوردة حيث يتم الاستيراد حسب قائمة مقيدة مسبقا، الى جانب فرض استعمال العملة الصعبة في تسوية العمليات التجارية.

وقد تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992 تزامنا مع تردي الوضع الإقتصادي والأمني في البلاد ترجم من خلال المؤشرات الكلية لارتفاع مستوى المديونية وعجز الميزانية وتراجع إيرادات الدولة، مع ارتفاع مستوى التضخم وقد فرضت هذه الأوضاع على السلطات للتوجه نحو هيئات دولية كالصندوق النقد الدولي.

المرحلة الثانية تميزت بتحرير تام للتجارة الخارجية حيث تم إلغاء التعريفة الجمركية سنة 1995، وبحلول جوان 1995 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود، وتم تعديل هيكل التعريفة الجمركية لكي تحقق أهدافها

الاقتصادية والاجتماعية والمالية، حيث بعد اتفاق مع صندوق النقد الدولي تم تخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى 50% إلى أن وصل في جانفي 1997 إلى 45% مع بقاء بعض السلع خارج هذا النطاق كالكحول والسيارات...الخ.[80]

إلا أنها تشترط على المتعاملين الاقتصاديين القيد في السجل التجاري، وتوجب اسم تاجر الجملة أو وكيل معتمد. أما فيما يخص استيراد المنتجات ذات الاستهلاك الواسع فهي تخضع لدفتر الأعباء الذي يعتبر مجرد اجراء إداري. فيشترط كذلك بنك الجزائر للحصول على تمويل خارجي مبلغ يقدر بـ: 2 مليون دولار فأكثر.

المطلب الثالث: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر:

الفرع الأول: سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

يعتبر التصدير أحد محركات النمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق مجموعة من آليات نذكر منها:[81]

1. **الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية:**

إن تنمية الصادرات تؤدي إلى استخدام الموارد الاقتصادية من خلال تخصيصها في صالح القطاعات ذات مزايا النسبية ووفق لمبدأ ريكاردو، الذي يقرر أن على الدول التخصص في إنتاج وتصدير سلعة ما ذات الميزة النسبية، بالتالي يزيد من إنتاجها، فتحقق فائض عند استهلاكها محليا وبشرط يتم تصدير ذلك الفائض، هذا يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الحقيقي فيؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي.

2. **الصادرات والتقدم التكنولوجي:**

تتوفر الموارد المالية اللازمة للاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة من أهم مصدر وهو الصادرات، كما إنها مصدر لاكتساب المهارات والخبرات والتدريب هذا يعكس مباشرة في رفع النمو الاقتصادي.

3. **الصادرات وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:**

إن عملية التوسع في الصادرات تؤدي إلى المنافسة الشديدة بين المشاريع، وبالتالي تستفيد المشاريع المحلية، هذا يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجيتها ومنه زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، فيؤدي إلى ربط المشاريع المحلية بالأسواق الدولية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل.

4. **مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام:**

يعد التصدير محفز رئيسي للتجارة الخارجية بشكل عام والنمو بشكل خاص، وهذا يعود ذلك لأثر التنموي في هذا المجال من خلال حركة الصادرات المتمثلة في السلع والمواد الأولية.

الفرع الثاني: سياسة الاستيراد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي[82]:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لجأت معظم الدول النامية إلى اعتماد سياسة استراتيجية للتصنيع بهدف استبدال السلع المستوردة. تبنت هذه الدول مثل هذه الاستراتيجية خلال الخمسينيات والستينيات، حيث شهدت أسواقها العالمية تراجعًا في العوائد على المنتجات الأولية، وواجهت موازين مدفوعاتها عجزًا في موازناتها الجارية. كانت

---

[80] الياس حفيظ، وبلقاسم بن علال، التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي في الجزائر والمغرب. ماهي اهم الدروس المستفادة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 19، 2018، ص114.

[81] جمال زيدون، نسرين بن ديمة، وعائشة بن جدو، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2014)، مجلة اقتصاد المال والعمال **JFBE** العدد 2، 2019، ص353.

[82] نفس المرجع السابق، ص354.

الحجة وراء ذلك هو أهمية التصنيع كمحرك رئيسي للاقتصاديات الوطنية، مما دفع العديد من الدول لاستمرار تبني هذه الاستراتيجية لأسباب سياسية واقتصادية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز الإنتاج المحلي لتلبية احتياجات السوق المحلية، وبناء قاعدة صناعية تعتمد على الداخل لتلبية هذه الاحتياجات، وهي خطوة مهمة نحو تنفيذ استراتيجية تعزيز الصادرات.

الفرع الثالث: الدراسات التطبيقية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي:

1. **دراسة (إسماعيل دحماني، 2016) بعنوان: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: (دراسة تحليلية قياسية مقارنة بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية 1995-2010).**

حيث قام بدراسة قياسية لتأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي باستعمال معطيات بيانات بائل ل 06 دول متوسطية شريكة خلال الفترة 1995-2010 وهي الجزائر، الاردن، المغرب، مصر، تونس وتركيا ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي ضعف العلاقة وفي الغالب عدم وضوحها بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام للفرد وهذا باعتماد كل العينة، أما التحليل المفرد لكل دولة فقد أثبت أن التأثير موجب ومعنوي في بعضها وسالب ومعنوي في البعض الآخر.

2. **دراسة (بورداش شهرزاد، 2017) بعنوان: أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. (دراسة اقتصادية، قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة 1970-2012).**

استهدفت الدراسة قياس أثر كل من الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باستخدام عدة مؤشرات تعبر عن هذا الانفتاح، وتوصلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي الجزائري.

3. **دراسة (خالدي خديجة) بعنوان: أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري. (مداخلة منشورة في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا التي تصدرعن جامعة تلمسان العدد الثاني).**

حاولت التطرق إلى أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري من خلال التحديات والرهانات التي تفرضها العولمة وتأثيراتها على المؤسسة لاسيما بعد توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتوجهها نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يدعو إلى التفكير في السياسات والأدوات التي من شأنها تحصين المؤسسات ومحيطها وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية والتنويع في مختلف القطاعات وتقليص تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة الداخلية والخارجية والحصول على مكان في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى انتهاج استراتيجية واضحة المعالم لإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي والخارجي، وإقامة تكتلات اقتصادية بدءا ببلدان المغرب العربي ووصولا إلى بلدان العالم الإسلامي.

4. **دراسة (عبد الله مباركي، 2017). بعنوان: Foreign direct investment, trade openness and Economic Growth in Algeria: From 1970 to 2015.**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، بالاعتماد على نموذج الانحدار للفجوات الموزعة ARDL ونموذج تصحيح الخطأ ECM

وتشير النتائج المستندة على إجراء اختبار الحدود إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الاستثمار المباشر، والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وأن الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير إيجابي وغير معنوي على النمو الاقتصادي.

5. **دراسة (بسطالي حداد ونويبات عبد القادر، 2019). بعنوان: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).**

وقد هدفت الدراسة إلى محاولة قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي القياسي لتطبيق الأساليب الإحصائية والقياسية لبناء النموذج، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي أن هناك أثر ايجابي السياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

6. **دراسة (دليلة طالب، 2019) بعنوان: الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر. (دراسة قياسية للفترة 1980-2017).**

وقد هدفت الدراسة إلى تبيان مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، بالاعتماد على نموذج المربعات الصغرى المصححة كليا لحل مشكلة الاعتماد الذاتي وتحيز المعلمات، وتوصلت إلى أن سياسية الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظرا لضعف البنية التصديرية، وكذا ضعف الجهاز الانتاج، ويتوقف تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على أداء الصادرات النفطية.

7. **دراسة (مصطفى رجب البلعزي. 2022) بعنوان: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا. (دراسة قياسية للفترة 1980-2018).**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1980-2018، ومن أجل ذلك تم استخدام مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تمثيلا للانفتاح التجاري، أما معدل النمو فاستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي وذلك باستخدام نموذج var وقد أظهرت نتائج الدراسة على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أشارت النتائج الإحصائية إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين خلال فترة الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى محدودية إسهام الانفتاح التجاري في نمو الاقتصاد.

8. **دراسة (العايب بلقاسم. 2023) بعنوان: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري. (دراسة قياسية خلال الفتة 2000-2020).**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، والبرنامج الاحصائي(Eviews12) ، حيث طبقت هذه الدراسة على سلاسل زمنية لكل من الانفتاح التجاري معبرا عنة بجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين مؤشر الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي في الجزائر.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى الأهمية البارزة للانفتاح التجاري، سواء من حيث استراتيجيات الصادرات أو الواردات. ويمكن القول ان معظم النظريات التي تفسر التبادل التجاري تؤكد على الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري. بالإضافة إلى ذلك، تنوعت الطرق التي يمكن بها قياس درجة الانفتاح في الدول على بعضها البعض. كما تم تناول أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من جانب التجارة الدولية وسياستي التصدير والاستيراد، وأهم الدراسات التطبيقية.

سنتطرق في الفصل التالي الى الدراسة التطبيقية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الرابع:
الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

بعد قيامنا بالدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري ومفهوم النمو الاقتصادي، وعلاقة المتغيرين مع هذا الأخير، سنحاول في هذا الفصل التطرق الى محاولة نمذجة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، باتباع المنهج القياسي حيث يتم التركيز على دراسة وتحليل البيانات المتاحة وذلك باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية والاقتصادية، و باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وذلك خلال الفترة (1990-2022)، و عليه قمنا بتقسيم فصل الدراسة التطبيقية الى مبحثين:

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
- المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

لتوضيح طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح مع النمو الاقتصادي يتم الاعتماد على دراسة قياسية وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، لإثبات او رفض فرضيات الدراسة ومن ثم استنتاج النتائج.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة:

الفرع الأول: متغيرات الدراسة:

يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج على النحو التالي:

1. **المتغير التابع:**
   - النمو الاقتصادي **GDP** تتم دراسته باستخدام اجمالي الناتج المحلي (% سنويا).
2. **المتغيرات المستقلة:**
   - الاستثمار الأجنبي المباشر **FDI**، صافي التدفقات الوافدة (% من اجمالي الناتج المحلي).
   - **TRADE** صادرات السلع والخدمات (نسبة النمو السنوي).

الجدول الموالي يلخص المتغيرات التي تم ادراجها في نموذج الدراسة.

جدول 1: متغيرات الدراسة.

المتغير	اسم المتغير	رمز المتغير	وحدة القياس	المصدر
التابع	النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)	**GDP**	نسبة % سنوية	قاعدة بيانات البنك الدولي
المستقل 1	الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة)	**FDI**	نسبة % من اجمالي الناتج المحلي	قاعدة بيانات البنك الدولي
المستقل 2	الانفتاح التجاري (صادرات السلع والخدمات)	**TRADE**	نسبة % من النمو السنوي	قاعدة بيانات البنك الدولي

المصدر: من اعداد الطالبين.

الفرع الثاني: المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

فيما يلي بعض المؤشرات الإحصائية للمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرين المستقلين (الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات السلع والخدمات)، النتائج موضحة في الجدول ادناه (جدول 2).

جدول 2: المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	أدني قيمة
GDP	2.51	2.40	7.20	-5.10
FDI	0.80	0.62	2.03	-0.32
TRADE	0.55	5.65	13.40	-11.30

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وعلى برنامج Eviews12.

يتبين من بيانات (جدول 2) ان اجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة كانت نسبته السنوية محصورة بين اقل قيمة 5.10-% مسجلة سنة 2020 واعلى نسبة ب 7.20% مسجلة سنة 2003، وبمتوسط نسبته 2.51% سنويا وانحراف معياري 2.40% سنويا.

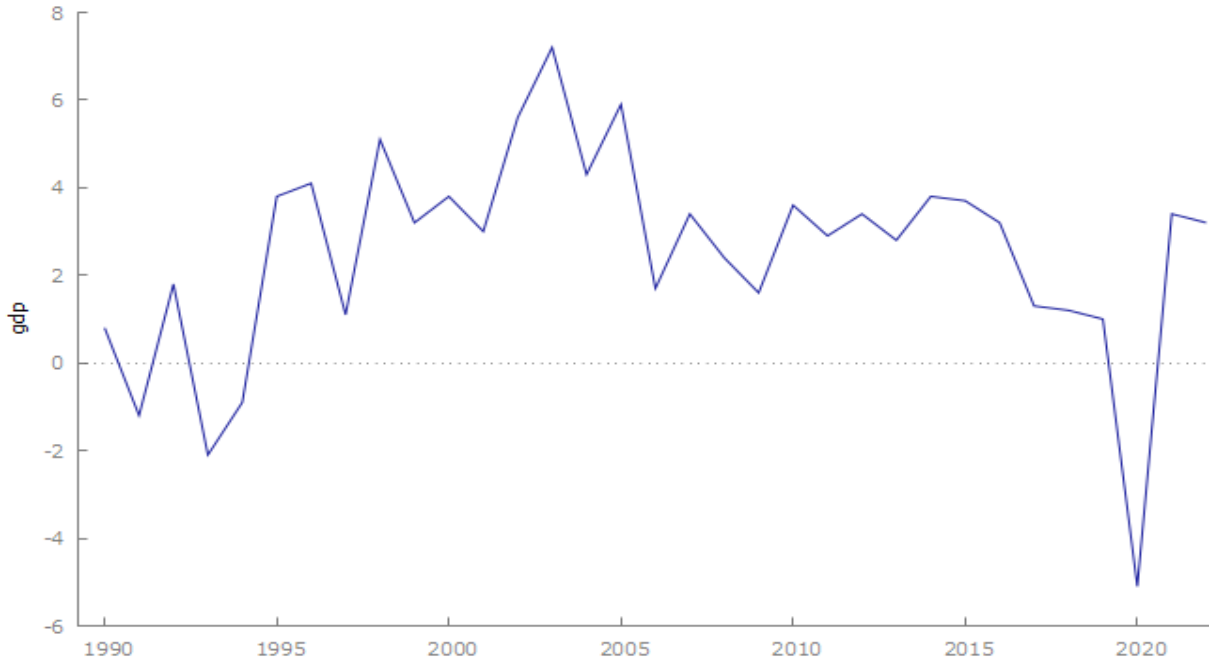
اما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فكانت نسبته من اجمالي الناتج المحلي تتراوح بين اقل قيمة 0.32-% مسجلة سنة 2015 واعلى قيمة ب 2.03% مسجلة سنة 2001، وبمتوسط نسبته من اجمالي الناتج المحلي 0.8% وانحراف معياري 0.62%.

اما صادرات السلع والخدمات فكانت نسبتها من النمو السنوي تتراوح بين اقل قيمة 11.30-% مسجلة سنة 2020، واعلى نسبة 13.40% مسجلة سنة 2021، وبمتوسط نسبته من النمو السنوي قدرت ب 0.55% وانحراف معياري 5.65% من النمو السنوي.

الفرع الثالث: اتجاهات الأداء الاقتصادي:

1. تطور النسبة السنوية لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1990-2022).

الشكل رقم 2: تطور نسبة إجمالي الناتج المحلي السنوية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برمجية Gretl.

عند متابعة تطور النسبة السنوية لإجمالي الناتج المحلي، الذي يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية، والذي ما زال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في مجال التنمية الاقتصادية، نجد انه عرف تذبذب خلال الفترة (1990-1994) ما بين 2-% و2% سنويا، نتيجة للأوضاع السياسية للجزائر خلال الفترة، ليعرف نمو نسبي سنوي خلال العامين 1995 و1996 حيث بلغت النسبة 4.10% سنويا.

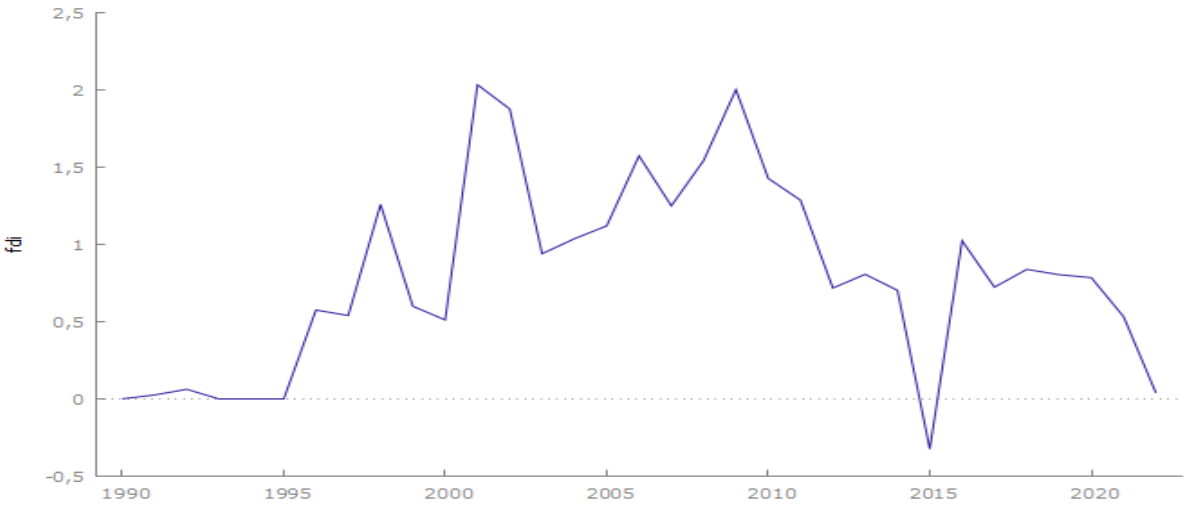
لتشهد تذبذب خلال الفترة (1997-2019) بمتوسط 3.2%، حيث بلغت أكبر نسبة سنوية لإجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة 7.2% سنة 2003، نتيجة لارتفاع أسعار النفط والاستقرار السياسي الذي ساهم في زيادة الثقة بالاستثمار وتحسين البيئة التجارية وبالتالي النمو الاقتصادي.

لتنخفض النسبة السنوية لإجمالي الناتج المحلي سنة 2020 ما دون 5-%، كاخفض نسبة لإجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، وهذا راجع الى تداعيات ازمة كوفيد-19، الذي أثَر على الاقتصاد العالمي بما فيه الجزائر، إضافة لذلك الحراك الشعبي الذي أثر في الاستقرار السياسي والاقتصادي وأدى الى تراجع الاستثمارات.

2. تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1990-2022).

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، إذ بإمكان كل الدول المستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولهذا كانت الجزائر إحدى هاته الدول التي سارعت إلى تهيئة مناخها الاستثماري لما له من تأثير كبير على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

الشكل رقم 3: تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برمجية Gretl.

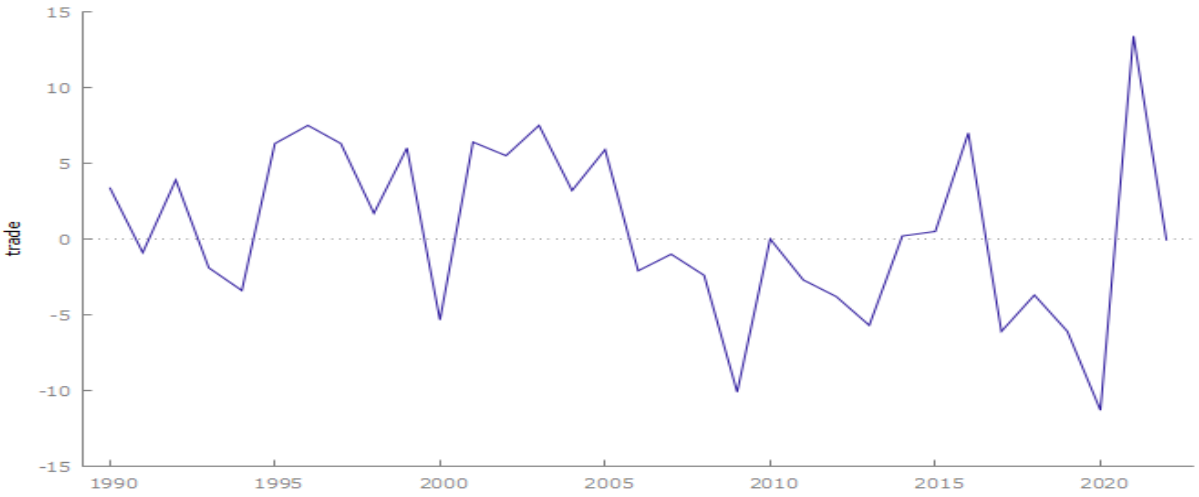
من خلال المنحنى البياني نلاحظ ان نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من اجمالي الناتج المحلي شهدت خلال الفترة (1990-1995) شبه انعدام، ومن الفترة(1995-1998) شهدت ارتفاع نسبي الى 1.26%، لتنخفض بعدها وتسجل 0.51%، لترتفع الى 2.03% مسجلة سنة 2001 كأكبر نسبة مسجلة من اجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، وهذا راجع لتحسن صادرات الجزائر والاستثمار الأجنبي، وكذا الاستقرار السياسي المؤثر في ذلك.

ثم انخفضت سنة 2003 الى 0.94% من اجمالي الناتج المحلي، و ابتداء من سنة 2003 شهد الاستثمار تطورا ملحوظا إلى غاية 2009، وهذا التحسن الملحوظ كان نتيجة خروج الجزائر من عزلتها، واستعادة الاستقرار السياسي وعملية التسويق لاستقطاب المستثمرين ورجال الأعمال العرب، وتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، حيث بلغ نسبة 2% من اجمالي الناتج المحلي سنة 2009، لينخفض انخفاضا محسوسا في الفترة ما بين (2009-2015) حيث انخفض إلى 0.32-% من اجمالي الناتج المحلي، وتعتبر أدنى نسبة خلال الفترة المدروسة، أما في الفترة الأخيرة ما بين (2016-2022) شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبات متكررة إلى أن انخفض إلى 0.04% من اجمالي الناتج المحلي سنة 2022 نتيجة تداعيات ازمة كوفيد-19.

3. تطور نسبة صادرات السلع والخدمات من النمو السنوي خلال الفترة (1990-2022).

تميزت الصادرات في الجزائر كغيرها من الدول العربية والدول النامية، وهو ما سنراه خلال التطرق لنسبة صادرات الجزائر من النمو السنوي من خلال الشكل التالي خلال الفترة (1990-2022).

الشكل رقم 4: تطور نسبة صادرات السلع والخدمات من النمو السنوي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برمجية Gretl.

من خلال المنحنى البياني نلاحظ تذبذب لنسبة الصادرات من النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-1993) ما بين 3.4%، 1.9-% لتنخفض الى 3.4-% سنة 1994، وهذا راجع للوضع السياسي السائد خلال الفترة، ثم لترتفع الى 7.5% سنة 1996، ثم لتشهد نسبة الصادرات تذبذب خلال السنتين التاليتين في حدود 4%، ثم لتنخفض بنسبة سلبية الى 5.34% سنة 2000، لتشهد في الفترة (2001-2008) تذبذب وتحسن في نسبة الصادرات من النمو الاقتصادي خلال السنوات الأولى من الفترة الأخيرة، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط ، وكذلك اتخاذ الحكومة إجراءات لتعزيز بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية، إضافة لذلك التنويع الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد الكلي على النفط والغاز مما أدى الى تحسن في هيكل صادراتها.

الا انها عرفت انخفاضا سنة 2009 الى ما دون 10-% من النمو الاقتصادي، وهذا التراجع نتيجة الازمة المالية العالمية سنة 2008.

كما عرفت نسبة صادرات الجزائر من النمو الاقتصادي ارتفاعا طفيفا سنة 2010 الى 0%، وتذبذبا خلال الفترة (2011-2019) ما بين 7% و6-%، لتنخفض سنة 2020 الى 11.3-% وهذا راجع لتداعيات جائحة كوفيد-19 وتراجع الاقتصاد العالمي. ثم لترتفع في السنة التالية الى 13.4% كأعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، وهذا راجع لتحسن الظروف الاقتصادية العالمية وزيادة الطلب العالمي على منتجات الجزائر، إضافة الى ارتفاع أسعار السلع الرئيسية المصدرة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة:

الفرع الأول: المقاييس الإحصائية:

بهدف وصف وتنظيم البيانات الإحصائية للظاهرة قيد الدراسة فقد تم الاعتماد على بعض المقاييس الإحصائية من أجل فهم وإبراز بعض خواص متغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:[83]

- **التباين:** يعرف على أنه الوسط الحسابي لمربعات انحراف القيم عن وسطها الحسابي.
- **الانحراف المعياري:** هو الجذر التربيعي للتباين.
- **الوسط الحسابي:** يعتبر المتوسط الحسابي من أهم مقاييس النزعة المركزية، ويعرف على أنه حاصل قسمة مجموع قيم المتغير الإحصائي على تكرارها.
- **الارتباط الخطي:** ونعني به وجود علاقة بين عاملين، وأن كل منهما يؤثر على الآخر أي أن التأثير متبادل إما إيجابا أو سلبا.

الفرع الثاني: طرق تقدير معلمات نموذج الدراسة:

وبغرض تقدير معلمات النموذج تستخدم نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة **(ARDL)**:[84]

1. **مفهوم منهجية (ARDL):**

تعتبر منهجية **ARDL** منهجية حديثة قدمها **Pesaran et al** سنة 2001، اذ يمكن من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة، في المدى الطويل والقصير وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_{0+} + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{K_1} \beta_1 \Delta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{K_2} \beta_2 \Delta Y_{t-1} + e_t$$

2. **مميزات وخصائص منهجية (ARDL):**

- تجمع بين المتغيرات المستقرة عند **I(0)** و**I(1)** ولا يشترط ان تكون جميعا مستقرة عند نفس المستوى مثل **I(0)** او **I(1)**؛
- تعمل على تقدير معلمات النموذج في الاجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة؛

---

[83] إسماعيل محمد بن قانة، الإحصاء الوصفي والحيوي – دروس وتطبيقات، دار أسامة لمنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2011، ص74، 83.

[84] د. بن موسى حسان، منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة **ARDL**، تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة (2000-2020)، المجلد 11 العدد 01، جامعة يحيى فارس المدية، 2023، ص56.

- تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي **(Auto Correlation)**، لذا تعد نتائجها كفؤة وغير متحيزة.

3. خطوات تقدير العلاقة التكاملية بواسطة منهجية (ARDL):

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من ان جميعها مستقرة عند الدرجة **I(0)** او الدرجة **I(1)**؛
- تحديد فترات الابطاء المناسبة؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود **(Bounds Test)**؛
- تقدير النموذج في المديين الطويل والقصير؛
- اجراء الاختبارات البعدية لتشخيص جودة النموذج.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها:

بعدما تطرقنا في المبحث السابق إلى متغيرات الدراسة والأدوات المستعملة في قياسها سنحاول في هذا المبحث معرفة إذا ما كان هناك أثر للاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تقديم النتائج المتوصل اليها:

الفرع الأول: علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

نفترض وجود علاقة بين متغيرات الدراسة –حسب النظرية الاقتصادية-ولاختبار مدى تحقق هذا في بيانات الدراسة نضع الفرضية التالية:

- **الفرضية الصفرية:** يوجد ارتباط بين المتغيرات.
- **الفرضية البديلة:** لا يوجد ارتباط بين المتغيرات.

ان تطبيق مصفوفة الارتباط على بيانات العينة الكلية للدراسة باستعمال برنامج **Eviews 12** اعطى النتائج التالية:

جدول 3: معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة.

المتغيرات	GDP	FDI	TRADE
GDP	1	0.3011	0.5489
FDI	0.3011	1	-0.0838
TRADE	0.5489	-0.0838	1

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ ان هناك ارتباط موجب وضعيف بين **GDP** و**FDI**، وكذا بين **GDP** و**TRADE**، غير ان الارتباط بين **FDI** و**TRADE** سالب وضعيف، وهذه النتائج تعني ان للاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبي في تحديد صادرات السلع والخدمات، كما ان لهذين المتغيرين علاقة تأثير موجبة على النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: اختبارات السلاسل الزمنية العادية (ADF وPhillips et perron):

تعتبر خاصية عدم الاستقرارية أهم خاصية لدراسة الاستقرارية فإذا كانت السلسلة غير مستقرة أو طريقة إرجاع السلسلة غير مستقرة خاطئة قد تؤدي إلى النمذجة الخاطئة للسلسلة ولذلك تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل في تحليل السلسلة الزمنية. ولإجراء اختبارات الاستقرارية نقوم باختبار جذر الوحدة **(the unit root test of stationarity)** والتي تعطينا فكرة عن صفة عدم استقرارية السلسلة (تحديدية، عشوائية) وهذا يدلنا على أحسن طريقة لكي نجعل السلسلة تستقر ومن ثم تحديد درجة استقراريتها.

لغرض دراسة اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة نحاول استخدام اختبارين من بين اهم اختبارات جذر الوحدة والمتمثلة كالاتي:

- **اختبار ديكي فولر المطور Augmented dickey-fuller (ADF):**

يعتبر اختبار ديكي فولر من بين اهم الاختبارات للكشف عن جذر الوحدة في السلسلة الزمنية اذ يتم تقدير عدة معادلات بفجوات زمنية مختلفة وتحديد الفجوة الزمنية المثلى وذلك بتصغير معاير المفاضلة.

- **اختبار فيليبس وبيرون Phillips et perron test (pp):**

يعتبر اختبار فيليبس وبيرون اختبارا غير معلمي حيث يعتمد على النافذة الطيفية والنواة الطيفية.

ولاختبار وجود جذر وحدوي نقوم بوضع الفرضيات بالشكل التالي:

- **الفرضية الصفرية:** يوجد جذر وحدة.
- **الفرضية البديلة:** لا يوجد جذر وحدة.

نتائج الاختبار موضحة في الجداول التالية.

1. **دراسة استقرارية سلسلة GDP:**

جدول 4: دراسة استقرارية GDP عند المستوى:

	ADF			PP		
	المحسوبة	المجدولة	Prob	المحسوبة	المجدولة	Prob
النموذج 1	-3.8464	-3.5577	0.0268	-3.8793	-3.5577	0.0249
النموذج 2	-3.9122	-2.9571	0.0052	-3.9501	-2.9571	0.0048
النموذج 3	-1.2648	-1.9520	0.1851	-2.1474	-1.9516	0.0325

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

يبين (الجدول 4) الإحصائية المحسوبة لاختبار فرضية جذر الوحدة والقيم الاحتمالية لها في كل نماذج الاستقرارية الثلاث المقدرة في ADF وPP عند المستوى وهي كالتالي:

- **النموذج الأول:** بوجود ثابت واتجاه عام.
- **النموذج الثاني:** بوجود ثابت وبدون اتجاه عام.
- **النموذج الثالث:** بدون ثابت وبدون اتجاه عام.

نلاحظ من خلال (الجدول 4)، ان القيمة المحسوبة للنموذجين الأول والثاني أكبر من القيم الجدولية في اختبار **ADF**، وكذا القيم الثلاث المحسوبة من اختبار **PP** أكبر من القيم الجدولية، عند مستوى المعنوية 5% (الملحق 6، 7، 8، 9، 10، 11) وهذا ما تأكده الاحتمالية **(Prob<0.05)** وعليه نرفض فرضية العدم **(H_0)**، أي لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة **GDP**، ومنه فان السلسلة مستقرة عند المستوى.

2. دراسة استقرارية الاستثمار الأجنبي المباشر FDI:

جدول 5: دراسة استقرارية FDI عند المستوى:

	ADF			PP		
	المحسوبة	المجدولة	Prob	المحسوبة	المجدولة	prob
النموذج 1	-2.475	-3.5577	0.3373	-2.2536	-3.5577	0.4457
النموذج 2	-2.6967	-2.9571	0.0856	-2.5386	-2.9571	0.1162
النموذج 3	-1.5062	-1.9516	0.1216	-1.3648	-1.9516	0.1565

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

نلاحظ من خلال (الجدول 5) ان القيمة المحسوبة للقيم الثلاث اقل من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5% (الملحق رقم 12، 13، 14، 15، 16، 17)، وهذا ما تأكده الاحتمالية **(Prob ≥0.05)** وعليه لا نستطيع رفض فرضية العدم **(H0)**، أي نقبل وجود جذر الوحدة في السلسلة **FDI**، وعليه فان السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

3. دراسة استقرارية صادرات السلع والخدمات TRADE:

جدول 6: دراسة استقرارية TRADE عند المستوى:

	ADF			PP		
	المحسوبة	المجدولة	Prob	المحسوبة	المجدولة	prob
النموذج 1	-5.3177	-3.5577	0.0007	-5.3222	-3.5577	0.0007
النموذج 2	-4.9811	-2.9571	0.0003	-5.0112	-2.9571	0.0003
النموذج 3	-5.036	-1.9516	0.0000	-5.0619	-1.9516	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

نلاحظ من خلال (جدول 6) ان القيمة المحسوبة للقيم الثلاث أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5% (الملحق رقم 18، 19، 20، 21، 22، 23)، وهذا ما تأكده الاحتمالية **(Prob <0.05)** وعليه نرفض فرضية العدم **(H_0)**، أي لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة **TRADE**، ومنه فان السلسلة مستقرة عند المستوى.

الفرع الثالث: إزالة عدم الاستقرارية:

بعد إجراء اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة والتأكد من عدم استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر، نقوم بإجراء الفروقات الأولى لإعادة استقرارية سلسلة هذا المتغير الأخير، وتكون السلسلة المعدلة على النحو التالي:

$dFDI=FDI_t-FDI_{t-1}$ ثم نعيد اجراء الاختبار بنفس الخطوات، ونحصل على النتائج التالية :

جدول 7: دراسة استقرارية FDI عند الفرق الأول:

	ADF			PP		
	المحسوبة	المجدولة	Prob	المحسوبة	المجدولة	Prob
النموذج 1	-5.9533	-3.5683	0.0002	-12.0079	-3.5628	0.0000
النموذج 2	-5.648	-2.9639	0.0001	-7.7875	-2.9604	0.0000
النموذج 3	-5.7524	-1.9524	0.0000	-7.937	-1.952	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

نلاحظ من خلال (الجدول 7) ان القيمة المحسوبة للقيم الثلاث أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5% (الملحق رقم 24، 25، 26، 27، 28، 29)، وهذا ما تأكده الاحتمالية **(Prob <0.05)** وعليه نرفض فرضية العدم **(H_0)**، أي لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة **FDI**، ومنه فان السلسلة مستقرة عند الفرق الأول.

وبما ان المتغير التابع **GDP** والمتغير المستقل **TRADE** مستقرين عند المستوى، والمتغير **FDI** يستقر عند الفرق الأول، فانه يمكننا تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة **ARDL**.

المطلب الثاني: تقدير النموذج:

الفرع الأول: تحديد درجة الابطاء المثلى:

بعد ضمان استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى والفرق الأول يمكننا تقدير نموذج **ARDL**، نتائج اقل قيم لمعايير المفاضلة لأفضل 5 نماذج كانت موضحة كالاتي:

جدول 8: أفضل 5 صيغ مقدرة لنموذج ARDL:

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: GDP
Date: 05/24/24 Time: 12:55
Sample: 1990 2022
Included observations: 31

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
89	-50.207810	3.945366	4.275403	4.048730	0.513621	ARDL(1, 2, 1)
95	-52.573789	3.970606	4.206347	4.044437	0.475131	ARDL(1, 1, 0)
90	-51.582123	3.971181	4.254070	4.059778	0.488516	ARDL(1, 2, 0)
64	-49.670971	3.977308	4.354493	4.095438	0.508980	ARDL(2, 2, 1)
84	-49.898653	3.993011	4.370196	4.111140	0.501209	ARDL(1, 3, 1)

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

يظهر من خلال (جدول 8) ان الصيغة الأفضل لنموذج **ARDL** في تفسير اجمالي الناتج المحلي والتي تعطي اقل قيمة لمعايير المفاضلة واعلى قدرة تفسيرية هي:

GDP~ ARDL(1 ;2 ;1)

تمثل هذه المعادلة أفضل صيغة لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL** لتفسير نسبة اجمالي الناتج المحلي السنوية في الجزائر، وذلك باعتبار ان الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة **t** مرتبط بقيمته في الفترة السابقة.

الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL الأمثل لتفسير نسبة اجمالي الناتج المحلي السنوية في الجزائر:

يقدم نموذج **ARDL** المقدر درجة الابطاء المثلى لنسبة اجمالي الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، حيث وبعد عدة تقديرات اتضح ان النموذج الأمثل لعينة الدراسة يتمثل في الجدول ادناه:

جدول 9: تقدير نموذج ARDL:

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/08/24 Time: 15:46
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI TRADE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(1, 2, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.003237	0.185613	-0.017437	0.9862
FDI	0.117009	0.634553	0.184395	0.8553
FDI(-1)	0.840483	0.690096	1.217921	0.2351
FDI(-2)	1.268717	0.666815	1.902651	0.0692
TRADE	0.264398	0.052036	5.081072	0.0000
TRADE(-1)	0.098282	0.072464	1.356291	0.1876
C	0.654338	0.587107	1.114513	0.2761

R-squared	0.623321	Mean dependent var	2.690323
Adjusted R-squared	0.529151	S.D. dependent var	2.356460
S.E. of regression	1.616966	Akaike info criterion	3.994659
Sum squared resid	62.74987	Schwarz criterion	4.318463
Log likelihood	-54.91722	Hannan-Quinn criter.	4.100211
F-statistic	6.619119	Durbin-Watson stat	2.116238
Prob(F-statistic)	0.000316		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

من خلال (جدول 9) و(الملحق رقم 31):

GDP = -0.00323654735204*GDP (-1) + 0.117008617826*FDI + 0.840482898073*FDI (-1) +
1.26871702862*FDI (-2) + 0.264398056544*TRADE + 0.0982822192012*TRADE(-1) + 0.65433780838

درجة الابطاء المثلى كانت تأخيرة للمتغير التابع والمتمثل في "اجمالي الناتج المحلي"، تأخيرتين للمتغير المستقل "الاستثمار الأجنبي المباشر"، وتأخيرة للمتغير المستقل الثاني "الصادرات"، ويمكننا التوصل الى:

- **التفسير الاحصائي:**

معامل التحديد **R^2=0.6233** مما يعني 62.33% من التغيرات في اجمالي الناتج المحلي مفسرة بقيمته السابقة والقيم السابقة المدرجة في النموذج، اما النسبة الباقية فترجع الى عوامل أخرى تدخل في مجال الخطأ.

المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، لان قيمة إحصائية فيشر المحسوبة 6.62 أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى المعنوية 5%، وهذا ما تأكده الاحتمالية **(prob<0.05)**، وبالتالي فان المعادلة المفسرة لإجمالي الناتج المحلي مقبولة احصائيا.

- **التفسير الاقتصادي:**

نلاحظ من خلال معادلة اجمالي الناتج المحلي انه تربطه علاقة عكسية مع قيمته المؤخرة بسنة واحدة، ونلاحظ كذلك انه تربطه علاقة طردية مع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر وقيمه المؤخرة بسنة وسنتين، وكذا الصادرات وقيمتها المؤخرة بسنة، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية.

الفرع الثالث: دراسة وتحليل بواقي النموذج:

1. **اختبار فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (Breusch-godfrey test):**

نستخدم لاختبار عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء اختبار **Breusch-godfrey** الذي يعتمد على إحصائية مضاعف لاغرانج **LM** او إحصائية فيشر، وللتأكد من ذلك نضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية:** عدم وجود ارتباط ذاتي.
- **الفرضية البديلة:** وجود ارتباط ذاتي.

النتائج موضحة في (جدول 10) ادناه:

جدول 10: نتائج اختبار Breusch-godfrey للارتباط الذاتي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.237511	Prob. F(2,22)	0.7906
Obs*R-squared	0.655202	Prob. Chi-Square(2)	0.7207

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

من نتائج الجدول نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لكل من احصائيتي فيشر ومضاعف لاغرانج بلغتا 0.79، 0.72 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية التي مفادها عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2. **اختبار فرضية تجانس الأخطاء (ARCH test):**

نستعمل لهذا الغرض اختبار **ARCH** في اختبار فرضية ثبات تباين الأخطاء المقدرة **(Heteroskedasticity)**، نضع فرضيات الاختبار كالاتي:

- **الفرضية الصفرية:** ثبات تباين الأخطاء.
- **الفرضية البديلة:** عدم ثبات التباين.

نتائج هذا الاختبار يوضحها (جدول 11) التالي:

جدول 11: نتائج اختبار ARCH لتجانس تباين الأخطاء:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.127403	Prob. F(1,28)	0.7238
Obs*R-squared	0.135885	Prob. Chi-Square(1)	0.7124

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لكل من احصائيتي فيشر ومضاعف لاغرانج بلغتا 0.72، 0.71 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية والتي مفادها ثبات تباين الأخطاء المقدرة.

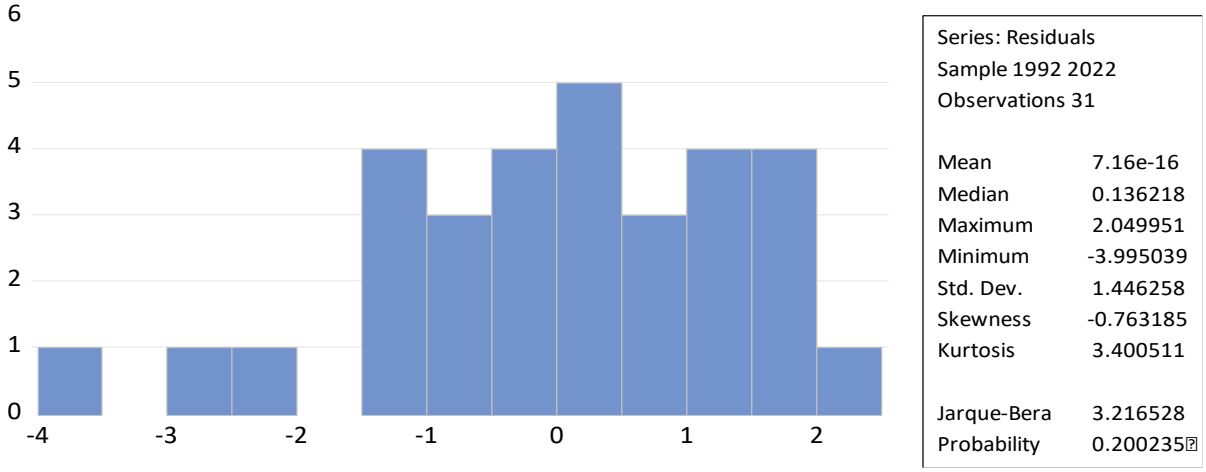
3. **التوزيع الطبيعي للأخطاء:**

نستعمل لاختبار ان الأخطاء تتوزع طبيعيا اختبار **Jarque-Bera** حيث نضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية:** الأخطاء تتوزع طبيعيا.
- **الفرضية البديلة:** الأخطاء لا تتوزع طبيعيا.

نتائج هذا الاختبار يوضحها (الشكل رقم 5) التالي:

الشكل رقم 5: مقاييس الشكل المقدرة لسلسلة البواقي:



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

من خلال نتائج الشكل نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لاختبار **Jarque-Bera** أكبر من 0.05، وعليه لا نستطيع رفض الفرض الصفري أي ان الأخطاء تتوزع طبيعيا.

- **نتيجة:** من خلال اختبارات مشاكل التقدير اتضح ان النموذج المقدر لا يعاني من أي مشاكل وانه نموذج أمثل لاستخدامه في الكشف عن وجود العلاقة التوازنية طويلة الأمد.

الفرع الرابع: اختبار الحدود Bound test:

للكشف عن وجود علاقة طويلة الاجل نستعين باختبار **Bound test**، والذي يستعين بإحصائية فيشر ومقارنته بالحدود الحرجة **critical bounds** المقترحة:

- الحد الأدنى **Lower critical bound (LCB)**: الذي يفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة **I(0)**.
- الحد الأعلى **Upper critical bound (UCB)**: الذي يفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة **I(1)**.

ويتم اختبار الفرضية الصفرية من خلال معرفة اين تقع إحصائية فيشر من بين المجالات الثلاثة.

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.
- **الفرضية البديلة:** يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.

جدول 12: اختبار الحدود Bound test:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	7.888680	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	31	Finite Sample: n=35		
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

من خلال نتائج (جدول 12) نلاحظ ان قيمة فيشر بلغت 7.88 وهي أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند مستوى المعنوية 5%، ومنه نرفض الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة.

الفرع الخامس: تقدير نموذج تصحيح الخطأ وسرعة تصحيح الاختلالات في معدل النمو الاقتصادي في الاجلين:

يعتبر نموذج تصحيح الخطأ ECM من أنجع النماذج لتمثيل العلاقة التوازنية طويلة المدى مع العلاقة التكاملية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث يساعدنا على نمذجة التعديلات التي تقودنا إلى حالة التوازن في الأجل الطويل والتي أثبتها اختبار الحدود.

1. العلاقة التوازنية لنسبة اجمالي الناتج المحلي السنوية في الاجل الطويل:

جدول 13: تقدير علاقة معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل:

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	2.219027	0.586657	3.782495	0.0009
TRADE	0.361510	0.072187	5.007955	0.0000
C	0.652227	0.579714	1.125083	0.2717

EC = GDP - (2.2190*FDI + 0.3615*TRADE + 0.6522)

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

يوضح (جدول 13) ما يلي:

- **التفسير الاحصائي:**

من خلال الدراسة تم التوصل الى ان هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ومعنو احصائيا، حيث كلما ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة ترتفع نسبة النمو الاقتصادي ب 2.21 وحدات.

اما من جانب نسبة الصادرات فلها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ومعنوية إحصائية مقبولة، حيث كلما ارتفعت نسبة الصادرات بوحدة واحدة ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي ب 0.36 وحدة.

- **التفسير الاقتصادي:**

تبين من خلال الدراسة: ان هناك علاقة طردية بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة النمو الاقتصادي، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، التي تفيد ان الاستثمار الأجنبي المباشر محفز جد هام للرفع من معدل النمو الاقتصادي، ونظرا لما تقدمه الجزائر من تحفيزات لجلب الاستثمار الأجنبي، كما جاء في الإصلاحات الخاصة بجانب الاستثمار من قوانين وتعديلات، بحيث أن هذه الإصلاحات جعلت من الاستثمار الأجنبي يتدفق إلى الجزائر، بالرغم من أنه ضئيل جدا، بسبب أن الجزائر تعطي أولوية لقطاع المحروقات مهملة باقي القطاعات. أما عن الأثر الايجابي لها فتعتبر الصادرات من المحروقات المورد المسيطر للجزائر أي انه كلما زاد الاستثمار في هذا القطاع زاد الناتج المحلي الإجمالي بالتالي يزيد النمو الاقتصادي.

اما عن الصادرات فلها علاقة طردية مع نسبة النمو الاقتصادي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، فبالرغم من أثره الإيجابي على النمو الاقتصادي الا انه يؤدي الى تباطؤ في النمو الاقتصادي، ففي بعض الحالات تزيد زيادة نسبة الصادرات قد تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، مما يجعل المنتجات المحلية أقل تنافسية في الأسواق العالمية.

2. العلاقة التوازنية لنسبة اجمالي الناتج المحلي السنوية في الاجل القصير:

جدول 14: تقدير علاقة معدل النمو الاقتصادي في الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.117009	0.550522	0.212541	0.8335
D(FDI(-1))	-1.268717	0.591656	-2.144348	0.0423
D(TRADE)	0.264398	0.036562	7.231542	0.0000
CointEq(-1)*	-1.003237	0.168382	-5.958109	0.0000

R-squared	0.737223	Mean dependent var	0.141936
Adjusted R-squared	0.708026	S.D. dependent var	2.821321
S.E. of regression	1.524490	Akaike info criterion	3.801111
Sum squared resid	62.74987	Schwarz criterion	3.986142
Log likelihood	-54.91722	Hannan-Quinn criter.	3.861426
Durbin-Watson stat	2.116238		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

يوضح (جدول 14) ما يلي:

- **التفسير الاحصائي:**

توجد دلالة إحصائية للعلاقة التكاملية لمعامل **D(FDI(-1))** عند مستوى المعنوية 5%، حيث ان النمو الاقتصادي يرتبط عكسيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر قبل سنة في الاجل القصير.

توجد أيضا دلالة إحصائية للعلاقة التكاملية لمعامل **D(TRADE)** عند مستوى المعنوية 5%، حيث ان نسبة النمو الاقتصادي السنوية ترتبط طرديا مع نسبة الصادرات.

معامل التحديد يفسر لنا 73.72% من النموذج المقدر.

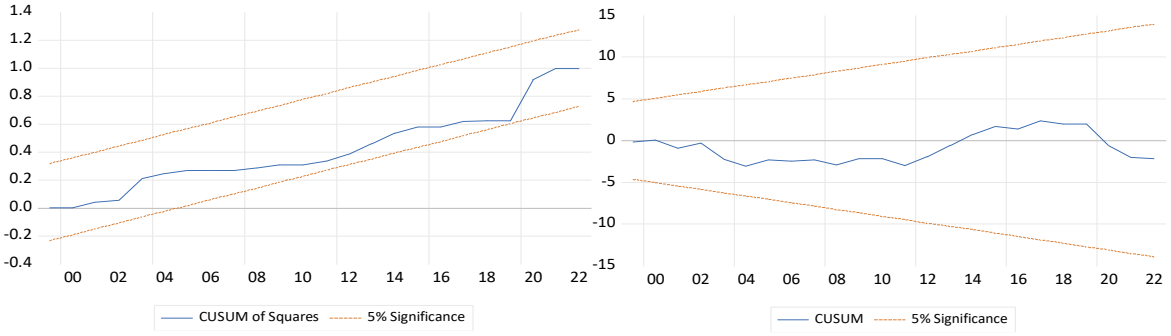
وبالرغم من ان هناك علاقة تكاملية قصيرة الاجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي احصائيا وكانت قيمته **(CointEq(-1)=-1.003)**، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والاشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

- **التفسير الاقتصادي:**

تبين من خلال الدراسة انه: توجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات مع النمو الاقتصادي، وعلاقة عكسية بين قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المؤخر بسنة والنمو الاقتصادي.

الفرع السادس: الاختبارات البعدية:

الشكل رقم 6: المجموع التراكمي للبواقي الخاصة بالنموذج:



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

نلاحظ من خلال (الشكل رقم 6) ان النموذج القياسي الذي يقدر نسبة النمو الاقتصادي السنوية بدلالة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة الصادرات مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية وبالتالي فهو صالح للتفسير الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة، من خلال قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. حيث تم التعريف بالنموذج المستخدم وتحديد الطريقة المتبعة في القياس، وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية عن الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات السلع والخدمات واجمالي الناتج المحلي، ومن خلال الدراسة القياسية تم التوصل لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين، اين تم الاستعانة ببعض النماذج القياسية المتمثلة في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL** واستقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بالاعتماد على **Eviews12**، تم التوصل الى:

- يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الآجال القصيرة.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، وهو محفز مهم للرفع من معدل النمو الاقتصادي.
- يؤثر الانفتاح التجاري تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، فبالرغم من أثره الا انه يؤدي الى تباطؤ النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

حاولت هذه الدراسة معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال متابعة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات السلع والخدمات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2022، بالاعتماد على فرضيات الدراسة. ولتوضيح مختلف جوانب الموضوع تطرقنا الى اهم المفاهيم والنظريات الخاصة بمتغيرات الدراسة، حيث قمنا بمحاولة توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالموضوع منها النمو الاقتصادي، والذي يقصد به "حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي بما يحقق الزيادة في الدخل الفردي"، كما تمكنا من إعطاء مختلف النظريات للنمو الاقتصادي، وكانت أهمها النظريات الكلاسيكية لأهم المفكرين الاقتصاديين (آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس)، كذلك النظريات النيوكلاسيكية (نموذج سولو، نظرية شومبيتر) بالإضافة إلى النظرية الكينزية (نظرية هارود-دومار). كما تناولنا أيضا المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات قياسه ونظرياتها، بالإضافة الى اهم مزياه وعيوبه وتطوره التاريخي، مع بعض الدراسات التطبيقية السابقة. كذلك تم التطرق الى المفاهيم الخاصة بالانفتاح التجاري والتي من خلالها استنتجنا ان الانفتاح التجاري يعبر عن تحرير التجارة الخارجية من خلال تسهيلات مقدمة من طرف الدولة، وتكلمنا أيضا عن اهم النظريات التي تخص الانفتاح التجاري، ومن خلال هذا تم التوصل الى معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من الجانب النظري.

اما عن مدى تأثر النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري في الجزائر خلال المدة 1990-2022 فقد تم اللجوء الى تحليل المعطيات الخاصة بمتغيرات هذه الدراسة، ومن ثم قمنا بحسابها احصائيا باستخدام النماذج القياسية المتمثلة في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL** واستقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بالاعتماد على **Eviews12** حيث توصلنا في الأخير الى النتائج التالية:

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

- الفرضية الأولى: يؤثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر. لقد تم التوصل من خلال دراستنا الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري يؤثرا في النمو الاقتصادي تأثيرا إيجابيا، وعليه نقبل الفرضية الأولى.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. وهذا ما اظهرته نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي نقبل الفرضية الثانية.
- الفرضية الثالثة: لنموذج **ARDL** فعالية جيدة في قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. وهذا ما اثبتته النتائج لوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي والمتغيرين المستقلين المتمثلين في الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري، ومنه نقبل الفرضية الثالثة.

- **النتائج المتوصل اليها:**

من خلال دراستنا يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بواسطة اختبار **ADF** و**PP** تبين ان سلسلتي **GDP** و**TRADE** مستقرين عند المستوى، وسلسلة **FDI** مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى المعنوية 5%.
- قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة **ARDL**، حيث تبين انه توجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وقيمته المؤخرة بسنة واحدة، وعلاقة طردية بين النمو الاقتصادي مع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر وقيمه المؤخرة بسنة وسنتين، وكذا الصادرات وقيمتها المؤخرة بسنة.
- كما وجدنا أيضا من الناحية الإحصائية تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الآجال الطويلة، وهي تتناسب مع نظرية الدراسة.

- **اقتراحات الدراسة:**

بناءا على ما تم التوصل اليه من هذه الدراسة فإننا نجد:

- تحسين مناخ الاعمال والتشريعات المتعلقة بالاستثمار لزيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- عدم الاعتماد على الصادرات النفطية بل السعي للتنويع في الصادرات.
- التنويع في الإيرادات للتنويع في مصادر الدخل.
- السعي نحو دعم القطاع الإنتاجي المحلي لسد حاجات من الطلب المحلي من خلال زيادة الكفاءات الإنتاجية وتطوير وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبئية فيما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية، وذلك بإنشاء مخابر خاصة بها وأخذ نتائجها بمحمل الجد، وذلك لكي لا تبقى حبرا على ورق.

وفي الأخير ما يمكن قوله، أنه مهما تكن النتائج المتحصل عليها باستخدام بيانات، وأدوات الدراسة، فإنه يبقى دائما جهدا قابلا للنقد والتحسين، كما أن أي تقصير وارد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر تعمقا، وأصوب رأيا، وأدق تحليلا.

- **آفاق الدراسة:**

نظرا لارتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد، ولأننا درسنا جزء من هذا الموضوع، يتم اقتراح بعض المواضيع التي يمكن ان تكون محل بحث ودراسة:

- تحديد القطاعات الاقتصادية الداعمة لتطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقييم الاثار الناجمة عن خروج ودخول الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر على اقتصادها.
- الاستثمار في راس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. قائمة المراجع باللغة العربية:

1. قائمة الكتب:

- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية (دراسات، مفهوم شامل)، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2015.
- خلفان حمد عيسى، ادارة الاستثمار والمحافظ المالية، الطبعة الأولى، دار الجاندية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016.
- حمد خالد فرحان المشهدان وآخرون، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- شعيب بونوة وزهرة يخلف، مدخل إلى تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.
- إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- عبد اللطيف مصطفي، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014.
- لسان العرب، ابن منظور، دار بيروت، 1956، مادة ثمر.
- مد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005.
- شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.
- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان، 2012.
- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.
- عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2007.
- محمد قاسم حصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- صلاح عباس، العولمة وأثرها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الإقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية-القاهرة، الإسكندرية، 2001.

- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.
- أيمن النحراوي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009.
- حسام علي داوود وآخرون: "اقتصاديات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- محمد السانوسي شحاتة: " التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقات الجات"، دار الفكر الجامعي، مصر 2007.
- خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، الأردن 2006.
- اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية. الدار الجامعية، مصر، 2005.
- إسماعيل محمد بن قانة، الإحصاء الوصفي والحيوي – دروس وتطبيقات، دار أسامة لمنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2011.
- سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، عمان-الأردن، 2010.

2. قائمة الأطروحات والمذكرات:

- شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015.
- احلام زواوية، جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة(1980-2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018.
- ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، مذكرة ماجستير، اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.
- سعيد حمدان بدر شحدة، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني(1995-2010)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.
- سيد أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
- سعودي عبد الصمد، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2016.
- كبداني سيد احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية-دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، 2012-2013.
- حسام الدين رملة، دور رأس مال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (1981-2016)، أطروحة دكتوراه. البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2016.
- داودي بروك، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1967-2014)، أطروحة دكتوراه. عنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، 2018.
- الوليد قسوم ميساوي، أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2017-2018.

- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة (1990-2010)، اطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
- بوشمال عبد الرؤوف، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر، 2011-2012.
- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2010-2011.
- بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، اطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.
- سلمان حسن، الاستثمار الأجنبي والمباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، 2019-2020.
- فرحول وبوكدرون، دارسة العالقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1980-2017).
- عبدوس عبد العزيز: " سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2010-2011.
- نوال سموك، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري، دارسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019.
- باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، دراسة حالة الجزائر "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية"، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- فرحول، أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2015)، أطروحة دكتوراه، 2019.
- جميلة صادقي، محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الحديثة دراسة حالة الاتحاد الأوروبي مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة وهران، 2014.

3. قائمة المجلات والمقالات والتقارير:

- عائشة بن عطا الله، تحليل أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصين، دراسة قياسية للفترة (1982-2017)، مجلة الباحث، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، العدد 1، جانفي 2018.
- مختار رنان، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر،2009.
- محمد رملي، لخضر عدوكة، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015.
- الامر 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين لعام 2012 رام الله – فلسطين، 2014.
- الفارسي، عيسى محمد والشحومي، سليمان سالم، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي. المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى. طرابلس، 2006.
- سليمان ناصر، الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الدولي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2010.
- صارة زعيتري ومحمد شويكات. الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية **ARDL** خلال الفترة (1980-2017). مجلة البحوث والدراسات التجارية العدد 2، 2019.
- شرف الدين ملال، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية الاقتصاديات شمال افريقيا، دارسة حالة موازين المدفوعات الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة (2000-2013). مجلة تاريخ العلوم العدد 7، 2017.
- صالح عيسى سعد، ومحمد اسماعيل عطية، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2016)، باستخدام نموذج **ARDL**. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية العدد 43، 2018.
- الياس حفيظ، وبلقاسم بن علال، التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي في الجزائر والمغرب. ماهي اهم الدروس المستفادة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 19، 2018.
- جمال زيدون، نسرين بن ديمة، وعائشة بن جدو، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2014)، مجلة اقتصاد المال والعمال **JFBE** العدد 2، 2019.
- د. بن موسى حسان، منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة **ARDL**، تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة (2000-2020)، المجلد 11 العدد 01، جامعة يحي فارس المدية، 2023.

II. قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

- **Wilson, [Net], Cacho, relation entre l'investissement direct étranger, les échanges et la politique commerciale, document de travail de FOCDE sur la politique commerciale, n50, édition: OCDE, 2007**.
- **OCDE, deffinitions des referances detaillé des investissements internationaux, Paris, 1983**.
- **International monetary fund. The Coordinated Direct Investment Survey Guide. Washington D.C.**2010 **.**
- **Alasrag, H. Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries. Munich Personal RePEc Archive. Paper No. 2240 ; 2005.**
- **Pierre Jacque mot. La firme multionale , une introduction economique (Economica. 1990).**
- **Anne- androuais , OP-CIT**.
- **Peyrand- Josette, "gestion financiere international" , 3 ème édition , édition : vuibert , paris , 1995**.
- **Elias- gannage , " Théorie de l'investissement direct étranger, " édition : economica , paris , 1985**.

- **Philippe- saucier; "spécialisation international et compétitivité de l'économie japonaise" ,édition: économica, paris, 1987**.
- **Frédéric- teulon,"la nouvelle économie mondiale", édition: PVF, 4 éme édition , paris ,1998**.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 1: البيانات المستخدمة لتحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

السنوات	نسبة صادرات السلع والخدمات **oxp** من اجمالي الناتج المحلي (% **of GDP**)	نسبة واردات السلع والخدمات **imp** من اجمالي الناتج المحلي (**% of GDP**)
1990	**23,4436851**	**24,9370286**
1991	**29,1178222**	**23,5997645**
1992	**25,3195943**	**23,8694900**
1993	**21,7838770**	**23,1389364**
1994	**22,5307253**	**26,0537125**
1995	**26,1947760**	**28,9962292**
1996	**29,7604483**	**23,9446996**
1997	**30,9063114**	**21,3376001**
1998	**22,5783540**	**22,5160966**
1999	**28,1501131**	**22,7789962**
2000	**42,0697177**	**20,7886259**
2001	**36,6893054**	**22,0168588**
2002	**35,5045367**	**25,6296347**
2003	**38,2488294**	**23,8759436**
2004	**40,0532239**	**25,6481979**
2005	**47,2051951**	**24,0734059**
2006	**48,8106866**	**21,9193259**
2007	**47,0681648**	**24,8699642**
2008	**47,9733430**	**28,7111752**
2009	**35,3716519**	**35,9526787**
2010	**38,4445474**	**31,4221139**
2011	**38,7881186**	**28,6861831**
2012	**36,8905478**	**28,5144314**
2013	**33,2098979**	**30,4009258**
2014	**30,4876572**	**31,9266588**
2015	**23,1717780**	**36,5233506**
2016	**20,8724852**	**35,0531827**
2017	**22,6322323**	**32,6891707**

2018	25,8611813	32,2043789
2019	22,7144125	29,0953259
2020	17,4699219	27,8607342
2021	26,7345432	26,4609838
2022	35,3352258	23,7070585

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم 2: تطور نسبة نمو اجمالي الناتج المحلي السنوية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022):

السنوات	نمو اجمالي الناتج المحلي (% سنويا)	السنوات	نمو اجمالي الناتج المحلي (% سنويا)
1990	0,80000058	2007	3,399999997
1991	-1,200000586	2008	2,399999999
1992	1,800002303	2009	1,599999999
1993	-2,100000758	2010	3,600000001
1994	-0,899996552	2011	2,899999998
1995	3,79999479	2012	3,400000003
1996	4,09999847	2013	2,8
1997	1,099999939	2014	3,799999998
1998	5,100003609	2015	3,700000001
1999	3,200001554	2016	3,200000002
2000	3,800000002	2017	1,299999998
2001	2,999999999	2018	1,200000001
2002	5,599999996	2019	0,999999998
2003	7,200000001	2020	-5,099999998
2004	4,3	2021	3,4
2005	5,899999997	2022	3,200001647
2006	1,700000006		

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم 3: تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من اجمالي الناتج المحلي (صافي التدفقات الوافدة) في الجزائر خلال الفترة (1990-2022):

السنوات	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من اجمالي الناتج المحلي	السنوات	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من اجمالي الناتج المحلي
1990	0,000539762	2007	1,249646612
1991	0,025458852	2008	1,543038734
1992	0,06249592	2009	2,001975542
1993	2,00218E-06	2010	1,42696331
1994	2,35055E-06	2011	1,285534317
1995	2,39439E-06	2012	0,71769303
1996	0,575183341	2013	0,806601359
1997	0,539669753	2014	0,702589361
1998	1,258825318	2015	-0,32401219
1999	0,5994983	2016	1,023696078
2000	0,511220957	2017	0,723259983
2001	2,033266386	2018	0,838208409
2002	1,876239118	2019	0,804144058
2003	0,939901028	2020	0,784884281
2004	1,036824406	2021	0,531680715
2005	1,120174442	2022	0,038790102
2006	1,573137475		

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم 4: تطور نسبة صادرات السلع والخدمات من النمو السنوي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022):

السنوات	صادرات السلع والخدمات	السنوات	صادرات السلع والخدمات
1990	3,400000229	2007	-1
1991	-0,899992254	2008	-2,4
1992	3,899991697	2009	-10,1
1993	-1,899993132	2010	0
1994	-3,400002349	2011	-2,7
1995	6,299997136	2012	-3,8
1996	7,500001872	2013	-5,7
1997	6,300003646	2014	0,2
1998	1,699993238	2015	0,5
1999	6,005075115	2016	7,000000001
2000	-5,341663554	2017	-6,100000001
2001	6,4	2018	-3,699999999
2002	5,5	2019	-6,1
2003	7,5	2020	-11,3
2004	3,2	2021	13,4
2005	5,9	2022	-0,100000001

2006	-2,1

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم 5: المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

	FDI	GDP	TRADE
Mean	0.79718592...	2.51515166...	0.54737611...
Median	0.78488428...	3.20000000...	0
Maximum	2.03326638...	7.20000000...	13.4000000...
Minimum	-0.3240121...	-5.0999999...	-11.300000...
Std. Dev.	0.62317004...	2.39975527...	5.64730783...
Skewness	0.20828656...	-1.0050586...	-0.0109956...
Kurtosis	2.34622143...	4.80654307...	2.53487532...
Jarque-Bera	0.82631942...	10.0432325...	0.29813379...
Probability	0.66155661...	0.00659386...	0.86151148...
Sum	26.3071355...	83.0000049...	18.0634116...
Sum Sq. Dev.	12.4269089...	184.282411...	1020.54674...
Observations	33	33	33

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 6: النموذج الأول لاختبار **ADF** لسلسلة **GDP** عند المستوى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.846439	0.0268
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 7: النموذج الثاني لاختبار **ADF** لسلسلة **GDP** عند المستوى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.912186	0.0052
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 8: النموذج الثالث لاختبار **ADF** لسلسلة **GDP** عند المستوى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.264897	0.1851
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 9: النموذج الأول لاختبار **PP** لسلسلة **GDP** عند المستوى:

Phillips-Perron Unit Root Test on GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.879385	0.0249
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 10: النموذج الثاني لاختبار **PP** لسلسلة **GDP** عند المستوى:

Phillips-Perron Unit Root Test on GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.950144	0.0048
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 11: النموذج الثالث لاختبار **PP** لسلسلة **GDP** عند المستوى:

Phillips-Perron Unit Root Test on GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.147479	0.0325
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 12: النموذج الأول لاختبار **ADF** لسلسلة **FDI** عند المستوى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on FDI

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.475017	0.3373
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 13: النموذج الثاني لاختبار **ADF** لسلسلة **FDI** عند المستوى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on FDI

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.696724	0.0856
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 14: النموذج الثالث لاختبار **ADF** لسلسلة **FDI** عند المستوى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on FDI

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.506205	0.1216
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 15: النموذج الأول لاختبار **PP** لسلسلة **FDI** عند المستوى:

Phillips-Perron Unit Root Test on FDI

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.253626	0.4457
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 16: النموذج الثاني لاختبار **PP** لسلسلة **FDI** عند المستوى:

Phillips-Perron Unit Root Test on FDI

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.538682	0.1162
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 17: النموذج الثالث لاختبار **PP** لسلسلة **FDI** عند المستوى:

Phillips-Perron Unit Root Test on FDI

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.364899	0.1565
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 18: النموذج الأول لاختبار **ADF** لسلسلة **TRADE** عند المستوى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TRADE

Null Hypothesis: TRADE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.317729	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 19: النموذج الثاني لاختبار **ADF** لسلسلة **TRADE** عند المستوى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TRADE

Null Hypothesis: TRADE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.981115	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 20: النموذج الثالث لاختبار **ADF** لسلسلة **TRADE** عند المستوى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TRADE

Null Hypothesis: TRADE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.036079	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 21: النموذج الأول لاختبار **PP** لسلسلة **TRADE** عند المستوى:

Phillips-Perron Unit Root Test on TRADE

Null Hypothesis: TRADE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.322294	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 22: النموذج الثاني لاختبار **PP** لسلسلة **TRADE** عند المستوى:

Phillips-Perron Unit Root Test on TRADE

Null Hypothesis: TRADE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.011242	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 23: النموذج الثالث لاختبار **PP** لسلسلة **TRADE** عند المستوى:

Phillips-Perron Unit Root Test on TRADE

Null Hypothesis: TRADE has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.061989	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 24: النموذج الأول لاختبار **ADF** لسلسلة **FDI**عند الفرق الأول:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(FDI)

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.953373	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 25: النموذج الثاني لاختبار **ADF** لسلسلة **FDI** عند الفرق الأول:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(FDI)

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.648034	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 26: النموذج الثالث لاختبار **ADF** لسلسلة **FDI** عند الفرق الأول:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(FDI)

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.752432	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 27: النموذج الأول لاختبار **PP** لسلسلة **FDI** عند الفرق الأول:

Phillips-Perron Unit Root Test on D(FDI)

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-12.00796	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 28: النموذج الثاني لاختبار **PP** لسلسلة **FDI** عند الفرق الأول:

Phillips-Perron Unit Root Test on D(FDI)

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.787532	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 29: النموذج الثالث لاختبار **PP** لسلسلة **FDI** عند الفرق الأول:

Phillips-Perron Unit Root Test on D(FDI)

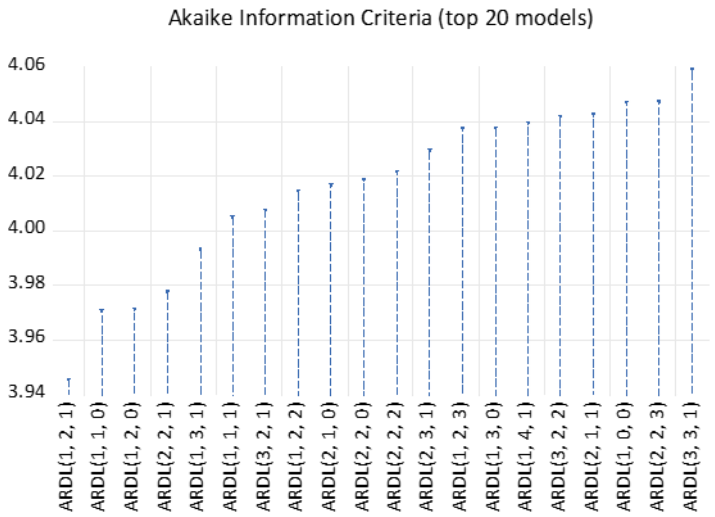
Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.937087	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 30: اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج المقدر:



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم 31: المعادلة المقدرة لسلسلة **GDP**:

```
Estimation Command:
==========================
ARDL GDP FDI TRADE  @

Estimation Equation:
==========================
GDP = C(1)*GDP(-1) + C(2)*FDI + C(3)*FDI(-1) + C(4)*FDI(-2) + C(5)*TRADE + C
(6)*TRADE(-1) + C(7)

Substituted Coefficients:
==========================
GDP = -0.00323654735204*GDP(-1) + 0.117008617826*FDI + 0.840482898073
*FDI(-1) + 1.26871702862*FDI(-2) + 0.264398056544*TRADE +
0.0982822192012*TRADE(-1) + 0.65433780838

Cointegrating Equation:
D(GDP) = 0.654337808380  -1.003236547352*GDP(-1) + 2.226208544522*FDI(-
1) + 0.362680275745*TRADE(-1) + 0.117008617826*D(FDI)  -1.268717028623*
(GDP - (2.21902656*FDI(-1) + 0.36151023*TRADE(-1) + 0.65222685 ) +
0.264398056544*D(TRADE) )
```

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.